

اجمِهُورِيَّةُ الْلَّبَنَانِيَّةُ

مَكْتَبُ وزَيْرِ الدَّوْلَةِ لِشُؤُونِ التَّسْمِيَّةِ الإِدَارِيَّةِ
مَرْكَزِ مَشَارِيعِ وَدَرَاسَاتِ الْقَطَاعِ الْعَامِ

لِبَنَانٌ

مَقْتَرَحَاتٌ مِنْ أَجْلِ مَشْرُوعِ خَطْرَةِ الْاِنْمَاءِ (١٩٦٤ - ١٩٧٨)

وافق مجلس الوزراء
على هذا النص في جلسته المعقودة

بتاريخ ٢٠ أيار - ١٩٦٤

أَيَّار ١٩٦٤

الفهرس

صفحة

الابواب الموجبة

- ١ - الانماء اساس الوحدة والنهوض في لبنان
- ٤ - مجالات الاختيار والا ساليب التطبيقية للتخطيط اللبناني
- ٩ - مشروع الخطة الانمائية (١٩٦٤ - ١٩٦٨)
- ١٤ - النتائج المرتقبة

الفصل الاول : تدشينات ومؤسسات الانماء

- ١ - التنظيم العام للانماء
- ٢ - استصلاح المناطق وشبكة الاستقطاب
- ٣ - توافق التركيبات والتتنظيم الاداري
- ٤ - المؤسسات المالية للانماء

الفصل الثاني : خطة الاستشارات وتوجيهه للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية

- ١ - نفقات الموارنة والخارجية عنها
- ٢ - المخططات البرامجية القطاعية
- ٣ - مخططات المرتendas الأساسية والتجهيزات الطبيعية
- ٤ - مخططات التجهيزات الاجتماعية
- ٥ - مخططات وبرامج العمل والتوجيه للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية
- ٦ - المخططات وبرامج العمل والتوجيه للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية
- ٧ - المخططات وبرامج العمل والتوجيه للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية
- ٨ - المخططات وبرامج العمل والتوجيه للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية
- ٩ - المخططات وبرامج العمل والتوجيه للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية
- ١٠ - المخططات وبرامج العمل والتوجيه للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية

الفصل الثالث : خطة التمويل وسياسة الموارنات

- ١ - تمويل موازنة الدولة
- ٢ - تمويل برامج المؤسسات العامة
- ٣ - تمويل التسييف المتوسط والطويل الامد
- ٤ - اعباء القروض

الفصل الرابع : التدابير الواجب اتخاذها فورا

الاسباب الموجبة

- الانماء اساس الوحدة والنهوض في لبنان
- مجالات الاختيار والاساليب التطبيقية للتخطيط اللبناني
- مشروع الخطة الانمائية (١٩٦٤ - ١٩٦٨)
- النتائج المرتقبة

الاسباب الموجبة

ان لبنان لا يسعه ان يومن تلاحمه الوطني وبنقى اقتصاده ويشبت
مركزه وجوده الفعال في العالم الا بالانما^٠

الانما^٠ اساس الوحدة والنهوض في لبنان (١)

لقد اصبح بحكم البديهي (٢) ان الانما^٠ الاقتصادي لا يمكن فصله
عن الانما^٠ الاجتماعي . فالانما^٠ الصحيح لا يمكنه الا ان يكون اقتصاديا واجتماعيا في آن واحد .
انه بطبيعته غير قابل للتجزئة ، وهو يهدف الى رفع المستوى الانساني لجميع فئات الشعب ،
سواء كانت هذه مجموعات مختلفة من السكان او اتعمقت الى اية طبقة اجتماعية اخرى .

وقد اختط لبنان لنفسه طريق الانما^٠ الكامل المنسق الذي تبناء ،
معظم اخصائي التعبير العاملين في هذا الحقل ، كما تبناء اخصائيون النظريون الذين
يريدون ادخال العوامل التي تتعدى الاقتصاد .

وبما ان الانما^٠ هو الهدف المقصود ، فالخطيط هو احدى وسائل

تحقيقه .

لقد تعمقت الدراسة الاولى لعام ١٩٥٩ و ١٩٦٠ من تحديد
الشروط العامة للانما^٠ في الامد القريب والبعيد . وقد نالت هذه النتائج موافقة فخامة رئيس
الجمهورية ومجلس الوزراء وساهمت في اعداد المخطط الخماسي التجهيزى للسنوات ١٩٦٦ -
١٩٦٦ المعروف بمشروع الـ ٤٥٠ مليون ، وفي تكوين اجهزة الانما^٠ العاملة .

(١) مراجعة تقرير مدير بعثة ايرفند - لبنان ، الملف الاساسي للمشروع التمهيدي لمخطط
السنوات الخمس (١٩٦٤ - ١٩٦٨) ، تموز ١٩٦٣ .

(٢) مراجعة التقرير التحضيري لبعثة الامين العام للأمم المتحدة في مؤتمر جنيف (سبتمبر
١٩٦٣) .

ولبنان ليس متخلقاً بالمعنى الصحيح بل هو بلد في طريق النمو ، ويحتل مركزاً مميزاً بالنسبة إلى معظم البلدان المجاورة . ولكن هذا الوضع المميز الذي يرتكز اقتصاده بصورة خاصة على الخدمات يجعل منه عرضة لمساوية عدم الاستقرار (١) .

وإلى جانب العوامل الإيجابية المهمة التي يجب تقويتها أو تحسين استغلالها تنتهي عوامل سلبية بالتدخل ، ومن الضروري العمل على تخفيفها .

فمن العوامل الإيجابية ، يجدر أن نلاحظ في الدرجة الأولى استقرار السياسة اللبنانية ، والكافحة غير العادلة للوجود اللبناني في العالم .

إن استثمار الموارد يحظى بتنوع كبير في المنتوجات الزراعية بفضل توفر الاختلاف في الارتفاعات وفي التربة . فالمناخ الملائم ، باستثناء بعض المناطق ، يشكل ميزة هامة .

وبالإمكان زيادة المنتوجات زيادة كبيرة إذا استعملت المياه بطريقة صحيحة تعيد إلى العمل الجبار الذي قام به الأسلاف لحماية التربة بواسطة "الجلال" قيمته الحقيقة .

وهناك بوارد عديدة لتحسين استعمال التربة بالنسبة لطبيعتها وموهبتها التجارية ، وما يسهل ذلك ويساعد على انتشاره تزايد التقدم التقني عند الفلاحين .

إن بداية تصنيع في لبنان يمكنها أن تومن له توسيعاً صناعياً هاماً تستطيع فيه رؤوس أموال المدخرين (لو قبلوا ذلك) أن تساهم بنشاطات لا تكون فيها إلا ربح سريعة كما هو الحال في النشاطات التجارية والمالية .

(١) مراجعة " حاجات وامكانيات الانماء في لبنان " الجزء الأول والثاني مع الملحق وكذلك الملحق رقم واحد لـ " امكانيات التخطيط العام " من الملف الأساسي للمشروع التمهيدي لمخطط السنوات الخمس (١٩٦٤ - ١٩٦٨) .

وإذا كانت الامكانيات التقنية لا تزال غير كافية ، فإن الدلائل تشير الى انه يمكن اكتسابها بسرعة سواه فيما يتعلق باليد العاملة او بالعلافات .

وإذا تع肯 لبنان ان يغدو من التقدم المحرز في هذا المجال ، فهastطاعته المنافسه بمنتجات صناعية تتطلب خبرة ومهارة فنية عالية .

ويستطيع لبنان بفضل شبكة وجوده في العالم ان يكون ذاتاً وضع متذراً بالنسبة لتصريف المنتوجات الزراعية والصناعية واليدوية الجيدة التي بامكانه ان يقدمها الى السوق الدولية .

وبفضل انتشار التعليم التقني والمعالي ، فإن باستطاعة لبنان ان يوفر اختصاصيين على جانب كبير من التنظيم العلمي والخبرة العملية . فالخير والمساعد الفنى اللبناني مفضلاً في بعض البلدان اكثر من الخبراء والمساعدين الفنيين من البلدان الأخرى التي تفوق لبنان من حيث التقدم التقنى والقدرة السياسية .

فاللبنانيون ، بفضل تجاربهم وفاعلية اعمالهم قد اكتسبوا خبرة ، اعطتهم دولاً رئيسياً في المعاملات التجارية والمالية على اختلاف اشكالها ، كما جعلت من بيروت مركزاً ذات دور عالى كبير .

كما ان الجذب السياحي في لبنان ، يمكنه ان يزداد كثيراً بفضل برنامج عمل سياحي يوضع بدقة وينفذ تدريجياً .

والى جانب هذه العوامل الايجابيه ، هناك عوامل سلبية تهدىء الانماء في لبنان ، نذكر منها الوضع غير المستقر في الشرق الاوسط .

ومن الناحيه الطبيعية ، فإن ضيق المساحة ، واتساع المناطق غير الصالحة للزراعة ، وكذلك عدم توفر الموارد الضجمعنية تفسر الاتجاه نحو "الخدمات" دون ان تمر انتشاره لهذا الحد .

ان هناك احتمالاً نسبياً امام النشاطات الاقتصادية ذات الامد المتوسط والطويل . وهذا يوثر بالتالي على التصنيع ويشكل عائقاً له .

وما يعيق انتشار الانماط كذلك ضعف الروح التعاونية ، وبداية التنظيم لدى الاجهزة المهنية الموجودة وعدم كفاية المعلومات الاحصائية سواً فيما يتعلق منها بالناحية الاقتصادية او بالسكان .

وفي الاساس ، هناك اختلاف شاسع في مستوى المعيشة بين المناطق وبين الطبقات الاجتماعية وهناك ايضاً اتساع الفروضي لبيروت وتختلف المجموعات الريفية .

وعلى صعيد التبادل الخارجي ، فان الحد من امكانيات الهجرة سواً الى اميركا او الى افريقيا ، والمنافسة المتزايدة الناتجة عن وجود "مراكز" تجارية وما يليه ذات دور عالي خلقت مشاكل جديدة . فهذه العوامل تهدى بالبطالة اذا لم يتوسع القطاع الصناعي بسرعة وتحسن الزراعة بصورة كثيفة .

مجالات الاختيار والاساليب التطبيقية للتخطيط اللبناني

بسبب الازدياد السريع لعدد السكان المقدرة نسبته بـ ٣،٣ % في السنة ، وعدم التوازن في الدخل (خمسون بالمائة من السكان لا يملكون الا ١٨ % من الدخل العام) ، وكذلك انخفاض مستوى المعيشة لهذه الطبقة من الناس ، وقلة الموارد الطبيعية الناتجة عن ضيق رقعة الارض بالنسبة لعدد السكان ، وضيق السوق الداخلي ، امام هذا كلّه ينبغي اتخاذ بعض الاجراءات الاولية ووضع بعض الاهداف العامة .

٥٥

ان من الضروري تقوية معرفة المعطيات التي ستتطورها واتجاهات الانماط المفضلة ، وذلك بایجاد او تقوية الاجهزة المتخصصة .

ان تنسق الجهد من اجل الانماء يتطلب من الجهاز المركزي للتنظيم
ان يكون مجهزا بوسائل مناسبة وان يرتكز اعداد المخطط وتنفيذه على اجهزة انماء قائمة على
صعيد المنطقة والإقليم.

ويتحتم علينا ، مع الاخذ بعين الاعتبار الامكانيات المالية ، متابعة اكمال
شبكة المرتّبات الاساسية (شبكة الطرق ، الخطوط الحديدية ، المرافق ، المطار الدولي ،
الاتصالات السلكية واللاسلكية ، الطاقة الكهربائية ، توفير مياه الشرب ، التجهيز الصحي
والتجهيز التربوي) .

من الواجب وضع حد لهذا التوصّم الفوضوي في الملاصمة وان تفرض مخططات
للتنظيم المدني على صعيد المراكز القطبية الثانوية والثالثية في المناطق .

وعلينا ايضا ، ان نجهز عددا من المراكز القطبية الرباعية التي توفر لكل
مجموعة قرى ، التجهيزات الجماعية العامة منها والخاصة والتي تناسب وحاجات السكان الطبيعي .

وتهتم الزراعة قطاعا اساسيا في الاقتصاد اللبناني ويمكن زيادة انتاجها
بشكل محسوس اذا اخذت التدابير المناسبة (حماية الارض ، الري ، تصريف المياه ، التحرير ،
دراسة مفصلة عن خصائص التربة وما يلائمها من مزروعات ، نظام المزارعة ، الارشاد الزراعي ،
تربيه الحيوانات ، صيد الاسماك الخ . . .)

واما خطورة قضية الاستخدام ، وعجز العيزان التجاري وحساسية ميزان
المدفوعات ، اصبح من الضروري تنمية الصناعة والاشغال اليدوية بشكل ملحوظ .

وللأسباب نفسها ، يجب ان تشكل الصناعة السياحية قطاعا هاما في
النشاطات اللبنانية .

وينبغي اعطاء تسهيلات في منح القروض لكي تتناسب الاستثمارات الانتاجية مع المؤهلات والاتجاهات العامة للتخطيط .

كما ينبغي زيادة واردات الموازنة من أجل تأمين سير العمل الطبيعي في الدولة واقامة الانشاءات الاساسية وتنفيذ المخطط .

ان الاهداف العامة التي تتوافق مع هذه الاعمال هي التالية :

- زيادة الدخل القومي باقصى سرعة ممكنة لمواجهة ازدياد عدد السكان ولتحسين المرفق المرموق الذي يشغله لبنان على الصعيدين الاقليمي والدولي فيما يتعلق بنصيب الفرد من الدخل القومي .

- العمل على استغلال الموارد الوطنية لسطح الارض وجوفها احسن استغلال ، وتنمية الصناعات التحويلية وابقاء النشاطات الثالثية في أعلى مستوى ممكن سواً تعلقت هذه النشاطات بالتجارة او التصاريق او السياحة .

- تحقيق عدالة اجتماعية عن طريق توفير مستوى معيشة لائق للمائلات المحتاجة ، وذلك بواسطة توزيع زيادة الدخل القومي بصورة اكثر عدالة .

- تأمين ما لا يقل عن ١٤٠٠٠ عملاً جديداً في السنة لمواجهة ازدياد عدد السكان ، وهو هدف متواضع نسبياً باعتبار انه يشكل ثلث الزيادة السنوية لمعدل السكان فقط .

ان التطبيقات العديدة للتخطيط والانماء قد ادت اليوم الى تلاقي وجهات نظر النظريين وخبرة العمليين .

ويحدد التخطيط اللبناني في طليعة من حقق هذا التلاقي . الامر الذي يشير الفضيلين التاليتين :

- تقنية التخطيط

- ميدان تطبيق التخطيط

اما تقنية التخطيط فهي تشمل على ناحيتين :

تحديد الاهداف وتخصيص الوسائل اللازمة لتحقيق هذه الاهداف .

فالا هدف لا يمكن تقديرها بالضبط الا في حال وجود حسابات اقتصادية : و ضمن مخطط اولى لا نستطيع في الالغب التحديد الا على ضوء الامكانيات المتوفره . ولكن على اي حال ، فـان جميع هذه الاهداف تحدد السياسة الاقتصادية والاجتماعية العامة التي تروي الحكومـات اتباعها .

• والوسائل الملحوظة ، يعبر عنها بأعمال متراقبة وتدابير تتعلق بها .

وهذه الاعمال والتدابير يجب أن تكون مبرمجة زمنياً بشكل مشاريع، وعلى كل حال فإن هذه المشاريع تتعرض وتتعدد أحجامها حتى ولو لم يكن من الممكن تحديد النتائج الناجمة عنها بالضبط.

الا انه من المستحسن اجراء اقرب تقدير ممكن ، لكن نستطيع تحكم
الافضليات بالنسبة الى الضرورات الاجتماعية والمعاهدات والمعايير الاقتصادية ، آخذين
بعين الاعتبار التناقض الذي يرمي الى تحاشي عنق الزجاجة والاختناق في تنفيذ البرامج .

ان اول خطه متبسطة الامد ، في حال عدم وجود حسابات وطنية

تفضیل:

- ١) تحديد سياسة اقتصادية واجتماعية يعبر عنها باهداف موصوفة نوعياً وعلى قدر الامكان كمياً .
 - ٢) ان تكون الاعمال والتدابير مقدرة ومرتبطة ومبرمجة زمنياً .

ولا يقتصر ميدان تطبيق التخطيط على القطاع العام فحسب ، إنما يمتد أيضا إلى كافة النشاطات الاقتصادية والاجتماعية . فالخطة ، بفضل الوسائل التي ترمي إلى تحقيق الأهداف ، المقصودة بالسياسة العامة ، الاقتصادية والاجتماعية تسمح بفضل توجيهها أن تزيد إلى أقصى حد فاعلية جمجم النشاطات في البلد .

وفي البلدان ذات التركيب الحر ، كما هو الحال في لبنان ، تتعذر الدولة ان يتم لقاء وتقدير مشترك بين القطاع العام والقطاع الخاص بشأن التوجيه المسبق للنشاط الاقتصادي والاجتماعي العام . ويبيّن هذا الشكل من التوجيه وأنه مستوحى من تخطيط استدلالي . لأن نفقات التجهيز العامة يمكنها ان توزع على مراحل اذا كانت واردات الدولة اقل من التقديرات ولأن القطاع الخاص يستطيع تجنب الاخطاء الناجمة عن معلومات غير كافية .

ويتضح عن ذلك ان ميدان تطبيق المخطط الاول في لبنان سينحصر

فيما يلي :

- تنسيق نشاطات الادارة والاستثمارات العامة .
- توجيه نشاطات القطاع الخالص بواسطة مشجعات يتاسب مع اتفاق يحدد باكتر وضوح ممكن بين المسؤولين عن هذا القطاع وبين الحكومة .

ويتبين لنا بصورة واضحة ، من خلال هذه المنظرة انه ينبغي على القطاع الخالص ان ينتظم في جمعيات مهنية تغطي فعليا وت تلك وسائل دراسات ضرورية لاعداد برامج موضوعة متاسقة .

ومن الخطأ في نطاق خطة اولى ، ان تطبق تقنيات تخطيط لا تصلح الا في بلد ذي تكون اقتصادي معروف تماما .

فبقدر ما تقدم مديرية الاصحاء المركزي في وزارة التصميم العام من معطيات اكيدة ، وبقدر ما يتقى اعداد الحسابات الوطنية ، يسهل اعطاء المخطط اسلوباً متيناً .

لا شك ان سنوات عديدة ستقتضي قبل ان تستطيع تقنية التخطيط الحديثة من ان تطبق في لبنان بكل دقتها .

ولكن اذا ارتأت الحكومة مباشرة العمل ، فإنه لا يسمحها ان تتظر كل هذه الدقة ، وان من الضروري ، بالنسبة لتصاميمها الاولى ، ان تتيح توزيعاً واعياً لاموال الاستثمارات العامة ، وتشجيعها متبرعاً للتوجيه الاستثمارات الخاصة وتركيزها للمؤسسات والاجهزة الادارية وشبه الادارية التي توفر ولا شك الى تحسين شروط الانماء .

مشروع مخطط الانماء (١٩٦٤ - ١٩٦٨)

ان السلطات اللبنانية ، سعيا منها لتحقيق الاعمال الاقتصادية والاجتماعية التي تتناسب مع حاجات البلد ، لم تنتظر اعداد مخطط الانماء لباشر العمل .

فمشروع السنوات الخمس الذي اعده مجلس التصميم في سنة ١٩٥٨ ونتائج دراسته ببعثة ايرفرد - لبنان الاولى عن حاجات وامكانيات الانماء في لبنان (١٩٦٠ - ١٩٦١) استعملت كأساس لسلسلة من البرامج والمساريع ، وذلك في نفس الوقت الذي كان يسير فيه تنفيذ عدد من المشاريع البارزة كتصميم مياه الشفه (١٩٥٦ - ١٩٦٦) .

وما النهج الذي سارت عليه الادارة اللبنانية في رصد الاعتمادات -سوى دليل على انها دخلت طور التنفيذ والإنجاز بخطى سريعة .

ومما يبرر هذا النهج السريع وجود احتياطي مالي كانت تفذيه فوائض الميزانيات ، هذه الفوائض التي كانت ناتجة عن ضعف حصة نفقات التجهيز في ميزانيات السنين السابقة . فحمد كلية نفقات التجهيز لم يكن يسمح بتنمية عامة توءمن الازدهار الاقتصادي والمدالة الاجتماعية .

فكان من الواجب والحالة هذه ، بخيبة تفادي كل تبديير والوصول الى افضل نتيجة واحسن مردود للامثليات ، ان تسير الحكومة اللبنانية في طريق التخطيط الاكثر منطقاً وعلانية مع احترام خصائص التكوين الاقتصادي اللبناني والميل الاختياري في لبنان لنظام يضمن الحرية الفردية في حدود الانسجام مع متطلبات المصلحة العامة والانضباط الذي تفرضه .

٤
٥

الواقع ان تراكم المشاريع غير المتزامنة او وضع برنامج بسيط للانفاق الحكومي لفترة ما ، لا يشكل خطأ ، حتى ولو كان هذا البرنامج نتيجة تقديرات مفصلة .

فالانماء عملية متشابكة متلاحمة وغير قابلة للتجزء . وهذا يعني انه من الواجب عدم التناضي او نسيان اي وجه من اوجه اشباع الحاجات وتشمير الموارد . فكل تأخير في اي قطاع من القطاعات يمكن ان يؤدي الى سلسلة من " اعناق الزجاجة " التي تولد الاختناق وتعيق تحقيق الانماء .

فتخطيط الانماء، يقوم اذن في سلسلة كاملة من العمليات المنسقة التي

تسع للحكومة وللبلد مشتركين بأستبدال طريقة وضع المشاريع المتلاحقة المدرسوة افرادياً ،
بعملية تنسيق للمشاريع الحضرية ضمن اطار نظرية عامة وشاملة لتطوير البلد بفية مواجهة حاجات
السكان عن طريق الافادة التصوّي ، بأقل كلفة ممكنة ، من جميع الموارد الطبيعية والانسانية
في الوطن .

وبعد اجراء جردة اولى للاعمال العامة التي يجب القيام بها في كل
قطاع لمواجهة حاجات البلد والمواطنين (١) وضفت فرق العمل ، التي جمعت ممثلين سائرون
الوزارات والصالح مع ممثلين بعثة ايرفـد - لبنان بأشراف وادارة المديـر العام لوزارة التصمـيم ،
وفي بعض الحالـات بأشراف منـدوب الحكومة لدى البعثـة ، برامج لـمختلف القطاعـات . وقد
استدعي ايضاً ممثلـون عن القطاعـالخاص (٢) ، ولكن على نطاق اقل مما هو مرجـو ان يكون عند ما
تكون الجمعـيات المهـنية في القطاعـالخاص قد وصلـت الى مرحلة افضل من التنظـيم .

وقد وضـفت ارقـام الكلـفة واجـرـى تـوزـيعـ العـراـحل زـمنـيا واقـيمـ التـسـيقـ بينـ
مختـلـفـ المـخـطـطـاتـ القـطـاعـيـةـ وحدـدتـ الـاـغـصـلـيـاتـ بـالـنـسـبـةـ لـلـاهـدـافـ ، وـتـكـوـنـتـ منـ كلـ هـذـاـ المـلـفـاتـ
الـاـسـاسـيـةـ لـلـمـشـرـوـعـ التـمـهـيدـيـ لـلـخـطـةـ الخـمـسـ سـنـوـاتـ (١٩٦٤ - ١٩٦٨)ـ الـتـيـ قـدـمـتـ
لـلـسـلـطـاتـ العـامـةـ فـيـ آـبـ وأـيـلـولـ ١٩٦٣ـ .

واستمر العمل في تحضير مشروع خطة التنمية داخل وزارة التصميم العام
وبالتعاون مع مختلف الاجهزـةـ المـركـبةـ . وما تـجـدـرـ الاـشـارـةـ اليـهـ انهـ ، اـنـتـاـ اـجـرـاءـ الـدـرـاسـاتـ ،
اتـخـذـتـ السـكـوـمـةـ عـدـدـ اـكـبـرـاـ منـ اـجـرـاءـاتـ الـاـعـدـادـ ضـمـنـ اـطـارـ الـاهـدـافـ العـامـةـ آـخـذـةـ بـعـيـنـ
الـاعـتـارـ الـتـوجـيهـاتـ وـالـتـعـلـيمـاتـ المـعـطـاةـ منـ قـبـلـ السـلـطـاتـ العـلـيـاـ فـيـ الدـوـلـةـ .

° °

(١) انظر المخططـاتـ الـاـولـيـةـ لـلـاعـمـالـ العـامـةـ Schémas - ١١ جـزـءـاـ - تـشـرينـ الثـانـيـ ١٩٦٤

(٢) انظر ملحق رقم ٦ لـمـكـانـاتـ التـخـطـيطـ العـامـ - المـلـفـ الـاـسـاسـيـ لـلـمـشـرـوـعـ التـمـهـيدـيـ
لـلـخـطـةـ الخـمـسـيـةـ (١٩٦٤ - ١٩٦٨)ـ .

ان تنفيذ الخطة الانمائية (١٩٦٤ - ١٩٦٨) يفترض عدا النفقات الادارية العادلة المقدرة حسب المستوى الحالى للادارة اللبنانية (٣٤٥ مليون ل.ل. في السنة) ان تبلغ نفقات الاستثمارات ٧٣٥ مليون لخمس سنوات اى بمتوسط سنوى قدره ١٤٧ مليون ل.ل. وان ترتفع الزيادات السنوية العادلة للنفقات الادارية للانماء من ١٢ مليون ل.ل. في ١٩٦٤ لتصل الى ٢٨ مليون ل.ل. في عام ١٩٦٨ اى ٢٦٥ مليون ل.ل. خلال خمس سنوات، وهو مبلغ اذا اضيف الى ٧٣٥ مليون ل.ل. للاستثمارات يشكل مجموعاً قدره ملياري ل.ل.

ويجب ان نضيف الى هذا المليار من نفقات المعاونات المخصصة لاعمال الانماء مبلغ ١٨١ مليون ل.ل. كسلفات الخزينة للصالح المستثنى، ولعمدأ بيروت والمعدينسة الحكومية من ضمنها ١٣٥ مليون ل.ل. لاحظت بموجب قانون او مرسوم . ويدخل ضمن هذا المليار مبلغ ٣٩١ مليون عائد لمشاريع ائمية مقررة هي قيد التنفيذ (استثمارات + ازيد من النفقات الادارية) .

وتتساهم الدولة مالياً عن طريق المساهمة في رأس مال المصرف المركزي (يبلغ اضافي في عام ١٩٦٤ قدره ١٠ ملايين ل.ل.) وكذلك في المصرف الوطني للانماء وبنك التسليف الصناعي والسياحي . ومجموع هذه المساهمات سيصل الى ٢٨ مليون ليرة لبنانية .

ومن أجل تأمين التسليف للزراعة وصيد الأسماك والحرف اليدوية والمساكن الشعبية ، ستؤمن الدولة الى المصرف الوطني للانماء عن طريق التسليف وصندوق ضمان المخاطر ، بمبالغ تدريجياً لتصل الى حد أعلى قدره ٦٠ مليون ل.ل.

وسوف ترداد هذه المبالغ بواسطة موارد تكميلية وعن طريق إعادة الحسم وقتاً لمطالبات حاجات القطاع الخاص تبعاً للمنفعة والمدود الخاضعين للمراقبة .

كما ان هناك مبلغ ١٥٦ مليون ل.ل. ملحوظ للنفقات غير المحددة والطارئة . وهكذا يصل مجموع نفقات وتعهدات الدولة لاغراض الانماء ١٤٢٥ مليون ل.ل. في فترة ١٩٦٤ - ١٩٦٨ .

وستصل موازنة الدولة لفترة ١٩٦٤ - ١٩٦٨ الى متوسط سنوي قدره ٤٥٥ مليون ل.ل . منها ٣٩٨ مليون ل.ل . للنفقات الادارية (بما فيها المساعدات ونفقات التحويل "Dépenses de transfert" والمساعدات العامة والدين العام) و ١٤٢ مليون ل.ل . لنفقات الاستثمارات اي بنسبة مئوية تبلغ على التوالي ٢٢٪ و ٢٢٪ .

اما توزيع نفقات الانماء (نفقات الموازنة وسلفات الخزينة وعمليات تسليم الدولة) لفترة ١٩٦٤ - ١٩٦٨ فتبيّن - بالنسبة المئوية من المجموع - الجداول التالية :

توزيع نفقات الانماء (١٩٦٤ - ١٩٦٨) حسب الفئات (بالنسبة المئوية)

نفقات خزينة سلفات وتسليم وتفصيل	النفقات الادارية	الاستثمارات	ازدياد النفقات	النسبة المئوية	
٢٢,٠	٦,٢	٥٤,٠	٣٢,٩		<u>المرتكبات والتجهيزات الطبيعية</u>
-	٦١,٢	١٥,٢	٢١,٦		<u>التجهيزات الاجتماعية</u>
٤٤,١	٢١,٤	١٩,٨	٢٥,٢		<u>نفقات قطاعات الانتاج</u>
<u>٢٨,٩</u>	<u>١١,٢</u>	<u>١٠,٥</u>	<u>١٤,٨</u>		<u>نفقات مختلفة غير محددة وطارئة</u>
<u>١٠٠,٠</u>	<u>١٠٠,٠</u>	<u>١٠٠,٠</u>	<u>١٠٠,٠</u>		<u>المجموع لكل قطاع</u>
<u>٢٢,٨</u>	<u>٢٠,٧</u>	<u>٥٦,٥</u>	<u>١٠٠,٠</u>		<u>التوزيع لكل قطاع</u>

ان مقارنة توزيع مجموع نفقات الموازنات المائية لكل وزارة ، الادارية منها والاستثمارية ، تبين طريقة وصول النقطة الانمائية الى الاهداف المقترحة :

توزيع مجموع نفقات الموازنة لكل وزارة (بالنسبة المئوية)

الوزارات	١٩٦٣	متوسط	التغيرات بالنسبة المئوية	١٩٦٣ في ٦٤ — ٦٨ بالنسبة لـ ٦٤
الأشغال العامة	٣٠,٩	٢٨,٥	١٤,٠٢ +	
التربية الوطنية	١٢,٠	١٦,٠	٥٢,٧٥ +	
الصحة العامة	٢,٣	٤,٥	٢١,٥٤ +	
الانباء والارشاد والسياحة	٢,٢	٢,٩	٢٩,٩٢ +	
الزراعة	٢,٢	٣,٢	٨١,٦٠ +	
الاقتصاد الوطني	٠,٥	١,٣	٢٦٣,٤٣ +	
العمل والشؤون الاجتماعية	١,٩	٤,٥	١٨٩,٤٣ +	
التصميم	٠,٩	٠,٩	١٥,٣٠ +	
السلطات العامة، وزارات اخرى ومتعدد	٤٤,٦	٣٨,٢	٢,٩١ —	
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٢٣,٩٧ +	

وتظهر حصة وزارة الاشغال العامة البالغة ٥٥٪ تقريباً للفترة ١٩٦٤ —

١٩٦٨ مرتفعة ولكن الامر يتصل بتجهيز البلاد . وهذه الحصة يمكن ان تخفض في الخطة الانمائية الثانية .

وخلال الخطة الانمائية الثانية يجب تخفيض النسبة المئوية لنفقات مخططات الاشغال العامة من مجموع الموازنة . وسوف تزداد النفقات ذات الطلب الاجتماعي بشكل ملحوظ من ١٨,١٪ في عام ١٩٦٣ الى ٢٤,٩٪ للفترة الواقعة بين ١٩٦٤ — ١٩٦٨ ، وكذلك الامر بالنسبة لنفقات موازنات القطاعات الانتاجية (الزراعة ، الاقتصاد الوطني ،

السياحة ، وقضايا العمل) التي تشكل ٥,٦ % تقريراً في فترة ١٩٦٤ - ١٩٦٨ مقابل ٣,٥ في عام ١٩٦٣ .

وبالمقارنة مع موازنة ١٩٦٣ ، سيزداد متوسط النفقات السنوية لـ ١٩٦٤ - ١٩٦٨ للوزارات بنسبة + ١٤ % في وزارة الأسفال العامة ونسبة + ٥٣ % للتربية الوطنية ونسبة + ٢١ % للصحة ونسبة + ٣٠ % للأنباء ونسبة + ٢٦٠ % للاقتصاد الوطني ونسبة + ١٩٠ % للعمل والشئون الاجتماعية .

٥

٥ ٥

النتائج المرتقبة

ان الهدف الرئيسي لخطة الانماء الاولى هو ارساء التركيبات الاطارistica التي من شأنها السماح للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالانطلاق بأحسن الشروط الممكنة . الا ان نتائج هذا الارساد لا تكون دائماً ظاهرة وفورية . فحملية ارساء العرتكزات وبرامج التجهيز تتعدى بفوائدها حدود الزمن الممرين لانجازها او لهدتها العمل . فالامر يتعلق بتوجيه الجهاز الاداري باجمعه من اجل تنفيذ السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تفترضها خطة الانماء . كما ان برامج التربية العامة والتدريب المهني والانعاش الريفي ستسهم في تطوير طرق التفكير والمواقف .

وتفترض خطة الانماء ان يجد القطاع الخاص من النشاط ما يتاسب مع الجهد الذي تبذلها الدولة ، وذلك سواء بالنسبة لاعمار البلد او ل توفير احسن الشروط للنشاطات الاقتصادية . فاما تم ذلك يصبح من الممكن التقدير ان يكون المعدل السنوي لنمو الدخل القومي بين ٤,٥ % و ٤,٨ % ، وكذلك ان يكون معدل نمو الدخل الفردي بين ٢ % و ٢,٥ % بعد الاخذ بعين الاعتبار زيادة عدد السكان .

هذه التقديرات ، التي تبدو متواضعة ، يمكن تجاوزها اذا توفرت الانما
ظروف داخلية وخارجية مناسبة . ومهما يكن من أمر فإن التدابير المتخذة لتعزيز التعليم وتغذية
الضمان الاجتماعي وتزويد المراكز القطبية بالتجهيزات الصحية والتربوية والاجتماعية ستتحمل
دون شك الى الطبقات الشعبية والمتوسطة تسهيلات من شأنها رفع مستوى المعيشة الفردية
والعائلي بصورة ملموسة .

وسيفيد مجموع السكان من شروط افضل للعيش . كما ان تنفيذ
مخططات التعليم التقني والتدريب الفني وتسهيل الصناعة والإرشاد الزراعي سيضع امام السكان
امكانيات المساعدة الفعالة في تنمية الانتاج القومي الذي يشكل مصدراً منها لتشغيل اليد
العاملة ولرفع القدرة الشرائية في حلقات العزاءين والاجراء .

٥

٥ ٥

ان النتائج الرئيسية المرتبطة من المخططات القطاعية للمرتكبات
والمجهيزات الطبيعية ومن مخططات التجهيز الاجتماعي ومن البرامج الموضوعة لقطاعات الانتاج
يمكن تلخيصها كما يلي :

في فترة ١٩٦٤ - ١٩٦٨ ستتم تطوير شبكة الطرقات وتصبح اكبر حدائق .
فسيتم في هذه الفترة تتنفيذ ٦٥ - ٢٠ كيلومتر من الاتوسترادات الساحلية وتوسيع ٢٠ كيلومتر
من الطرق الدولية وطرق مناطق الاصطياف وتوسيع وتقسيم ٨٠٠ كيلومتر من الطرق الرئيسية
والثانوية الحالية كما سيتم تتنفيذ ٦٠٠ كيلومتر من طرق المناطق المفرزة .

وسينفذ برامج تعليم مياه الشفه حتى عام ١٩٦٨ الى ا يصل
المياه لـ ١٦٠٠ قرية .

وسترتفع الطاقة الكهربائية القائمة من ٢٨٥٠٠ إلى ٥٣٠٠٠ كيلو
فولت - أمبار . وسيتم اتمام تطوير شبكة التوزيع ذات التوتر العالي (التي سيصبح طولها
٢٥٠ كيلومترا) وانتهاء ١٥٠٠ كيلومتر من خطوط التوزيع ذات التوتر المتوسط ، الى توفير

الطاقة الكهربائية في ١٨٠٠ تربية ود سكرة بحيث يصبح من الممكن تزويد سائر المؤسسات الانتاجية الحالية والتي ستقوم في المستقبل ، بالطاقة الكهربائية .

سوف ينفق لتنفيذ برامج التخطيم المدني والمباني والانشاءات العامة والتجهيزات المختلفة التي تدخل ضمن اطار شبكة الاستقطاب والبرنامج العام لتجهيز المراكز القطبية بـ ٨٥ مليون ليرة اى ما يزيد على ١١ بالمائة من مجموع الاستثمارات الخامسة . وسيكون من شأن هذه البرامج ان تومن للبلاد بأسرها فوائد الخدمات العامة وشروط افضل للإقامة وللعمل ، كما انها ستساهم في الانعاش الذي تتطلبه المناطق اللبنانية .

وكذلك سيكون من نتيجة تعميم شبكة الهاتف الآلي تعمية التبادل بين المناطق . ومن المقدر ان يرتفع عدد الخطوط الجاهزة من ٢٠٠٠٠ في سنة ١٩٦٣ ، (منها ٥٥٠٠٠ في بيروت و ١٥٠٠٠ في المناطق) الى ١٧٠٠٠٠ في ١٩٦٨ - ١٩٧٠ ، (منها ١٢٠٠٠ في بيروت و ٥٠٠٠ في المناطق) . كما سيترتفع ايضاً عدد المكاتب البريدية الكاملة التجهيز من ١٤٠ في سنة ١٩٦٤ الى ٢٢٨ في سنة ١٩٦٨ ، ومن بين هذه الاخيره عدد سيعمل مكان جزء من مراكز البريد الثانوية الموجودة حالياً وبالفترة ٥٠٠ مركز تقريباً .

وكذلك سوف يصب شبة الاتصالات الدولية تحسين وتوسيع بصورة تتناسب مع الدور الذي تقوم به بيروت كمركز النقا في حوض البحر الابيض المتوسط .

كما سيكون من شأن انشاء الحوض الثالث في مرفاً بيروت وتجهيز المناطق الحرة في بيروت وطرابلس واعداد مطار بيروت الدولي لمتطلبات الطيران ابتداءً من ١٩٧٠ - ١٩٧١ ، ان تسمح للبنان مواجهة الزيارات المرتفعة في حركة البضائع والمسافرين .

لقد خصت عناية خاصة للمخطوطات القطاعية المتعلقة بالتجهيز الاجتماعي . فتعميم التعليم الابتدائي سيحدث في فترة عشر سنوات . ومن المقدر ان تومن خلال فترة ١٩٦٤ - ١٩٦٨ مدارس اضافية لاستقبال ١٠٠٠٠ طفل في قطاعي التعليم

ال رسمي والخاص . وتحقيقاً لهذا الفرض سوف يتم تعيين ٢٣٠٠ معلم جديداً منهم ١٨٠٠ من خريجي دور المعلمين وكذلك سوف يجري تدريب ممثلاً لـ ٥٠٠ معلم ومعلمة .

وهناك مخطط التعليم التقني الجاري تنفيذه حالياً والذي سيتألف من تنفيذه وسيستكمل .

وهكذا سيصبح في لبنان بالإضافة إلى المدينة المهنية في الدكوانة ، ٥ مدارس مهنية حديثة أو مستحدثة وشبكة مؤلفة من ١٣ مدرسة للتدريب .

هذه المؤسسات التي تعمل لتدريب التلامذة الذكور ، سوف تقتصر على بحد استكمال تجهيزها ، بتخرج ١٢٠٠ شخص تقني يحمل شهادة في السنة . وبالإضافة إلى هذا كله سوف تنشأ مدرستان للتدريب المهني مخصصتان للإناث . كما سينشأ مهندسون تربويون للتعليم التقني يعهد اليه إعداد الأساتذة والمدربين . كما ستنشأ ، وفقاً لشبكة الاستقطاب ، مدارس ثانوية رسمية في المناطق التي لا يوجد فيها مدارس كافية .

وذلك سوف تحظى الجامعة اللبنانية بمناعة خاصة ومهمة . وذلك في ما يتعلق بالبنية والتجهيزات ومستوى التدريس والتسهيلات التي تعطى للطلاب .

وسيكون من شأن أعمال المجلس الوطني للبحوث العلمية تسيير البحث العلمي وتعزيزه ودفعه بصورة خاصة نحو التطبيق العملي بغية تحقيق الغوals الاقتصادية والاجتماعية المرجوة في حقل الثروات الطبيعية والطب والتطبيق الصناعي والعلوم الاجتماعية .

كما سيجرى العمل لإبراز الثروات الأثرية وأظهار قيمتها وتشميرها .

وذلك سينفذ مخطط الصحة العامة في عشر سنوات . وفي فترة ١٩٦٤ - ١٩٦٨ سوف يتم تنظيم ١٦ مركزاً صحياً ريفياً و ٢٦ مستوصفاً ريفياً و ٨ فرق صحية ريفية . وذلك بغية وضع حد للنقص الحاصل حالياً في التجهيز الصحي في الفنادق اللبنانية وإقامة شبكة للوقاية الطبية . وسوف تخصص الجهد الأولي لتدريب الأشخاص الذين سيعملون في التمريض والمناعة الصحية .

كما سيجري اتمام تجهيز المستشفيات الحالية . وسوف يخصص مبلغ ٦
ملايين ليرة لبنانية للشطر الاول من اشغال انشاء المركز الوطني للاستشفاء في بيروت .
كما يشمل المخطط كذلك استكمال تجهيز المختبرات .

وسوف تخصص مصلحة الانعاش الاجتماعي في فترة ١٩٦٤ - ١٩٦٨ ،
مزيدا من الجهد في مساعدة الخدمات الاجتماعية . وسيكون النشاط الرئيسي لهذه
المصلحة موجها للانماء الجماعي والانعاش الريفي ، وذلك بانشاء وحدات التنمية الريفية
بالتعاون مع مصلحة النشاطات الاقليمية في وزارة التصميم والجمعيات الاجتماعية وحركات
الشبيبة وكذلك انعاش الحرف اليدوية وتسييرها في الارياف .

° ° °

اما فيما يتعلق بقطاعات الانتاج فسوف يكون الهدف الاساسي الذي ستعمل
الدولة من اجل تحقيقه ، تشطيط المبارارات الفردية وخلق الشروط المناسبة للتوزع في
النشاطات الحالية والتي ستقوم في المستقبل على السواء .

وفي ميدان الزراعة ستؤمن المرحلة الاولى من المشروع الاخضر استصلاح
٢٠٠٠ هكتار من الاراضي وتحريج ٣٠٠٠ هكتار . كما سيتوسع الري ليصيّب مساحة
٢٠٠٠ هكتار جديدة . وكذلك سوف تنظم البحوث الزراعية والارشاد الزراعي بغية الوصول الى تطبيق
الاساليب الزراعية الفنية الجديدة واستعمال البذور الموصولة وانتاج الاصناف الجديدة .

وسوف تعزز الغناية بالصحة الحيوانية كما سيتم تحسين نوعية الماشية
وزيادة عددها . وما سيساعد على اظهار قيمة الانتاج الزراعي المتزايد ، تنظيم سبل التصريف
وتوسيع التسليف الزراعي العراقي .

وتهدف الخطة الخمسية لصيد الاسماك الى زيادة انتاج البروتين الحيواني
ضعفين او ثلاثة اضعاف بقيمة جمل اسعاره في متناول المستهلكين وتحسين القدرة الشرائية
لدى فئة العيادين المحرومة .

وتظهر اهمية التوسيع الصناعي في تأمين العمل لليد العاملة المتوفرة وزيادة الدخل القومي وتحسين توازنه وتركيبه . وسوف يثبت عمل الدولة في هذا الميدان بسياسة صناعية مناسبة تشمل بصورة خاصة تكوين يد عاملة ماهرة بواسطة التعليم المهني الرسمي والتدريب المهني المعجل ، كما تشمل تحديد المقاييس والمواصفات وإنشاء الفنادق الصناعية لتشجيع الامركزية الصناعية وتسهيلات التسليف المتوسط والطويل الاجل بواسطة مصرف التسليف الصناعي والسياحي وتأمين سبل التصريف في الخارج .

والسياحة ميدان نشاط ينبغي ان يتحقق له توسيع كبير في السنوات القادمة . وستؤمن له الدولة الدعاية في الخارج التي تناسب مع طاقة استيعاب التجهيز الفندقي وكذلك ستؤمن التسليف المتوسط والطويل الاجل بواسطة مصرف التسليف الصناعي والسياحي .

فعدد السياح يمكن ان يرتفع من ٣٢٠٠٠٠ شخص في ١٩٦٣ الى اكتر من ٦٠٠٠٠ شخص في عام ١٩٦٨ . ونفقات السياح المقدرة في عام ١٩٦٣ بـ ١٧٠٠٠ مليون ليرة لبنانية يمكن ان ترتفع في عام ١٩٦٨ الى ١٥٠ مليون ليرة .

٥

٥ ٥

وتنظيم التسليف المتوسط والطويل الاجل بواسطة المصرف الوطني للانماء يمكنه ان يؤمن للزراعة وصيد الاعماق والحرف اليدوية التسهيلات المالية اللازمة . كما ان تميز مصرف التسليف الصناعي والسياحي من شأنه ان يتيح للصناعيين واصحاب الفنادق وللمؤسسات السياحية القيام بأعمال متوسطة او طويلة الاجل .

وتساهم مؤسسات التسليف المذكورة بصورة فعالة بواسطة التسهيلات التي تقدمها . في تشجيع الاستثمارات الخاصة التي يتطلبها التوسيع الاقتصادي ، هذه الاستثمارات التي تكون استثمارات الدولة قد هيأت لها الاسس والقواعد .

٥

٥ ٥

- لقد حصرنا استعراض النتائج المرتقبة في العمليات الاكثر بروزاً واهمية
- الا ان جميع النشاطات المسماة بنشاطات القطاع الثالث : كالتجارة والنقل والخدمات المالية وغيرها ، ستفيدها ايضاً من منجزات الدولة ومن توسيع قطاعات الانتاج .

هناك بعض العمليات المتعلقة بالتنسيق والتواافق يفرض الواقع القيام بها .
ويمكن الاعتماد على القائمين والمسؤولين عن هذه النشاطات لتحقيق ذلك ، فالدولة وراء هم
لدعمهم في كل مبادرة في هذا الميدان .

9

c d

سبق واشرنا اعلاه انه ينبغي اعتبار مدى تنفيذ خطة الانما، ١٩٦٤ - ١٩٦٨

أبعد من حدود النتائج المادية الظاهرة . ينبعي اعتبار تنفيذ الخطة كم درسة للوطنية والتربية المدنية تساهم فيها السلطات والإدارات ورجال الاقتصاد والاتحادات النقابية والمنظمات المهنية والجمعيات والحركات الاجتماعية وبما هي السكان في جميع المناطق بصورة مشتركة وديموقراطية وبثقة شاملة ومتizada لتحقيق الغرض المنشود : لبنان مزد هر تسوده العدالة والأخوة .

1

8

ان مقتراحات مشروع هذه الخطة هي نتيجة الدراسات المجرأة . وهي تتالف من ثلاثة اقسام :

- ١ - توازن الاجهزه الاداريه والتنظيمات مع حاجات الانماء .
 - ٢ - خطة الاستثمارات العامة وترجيحه النشاطات الاقتصادية والاجتماعية .
 - ٣ - خطة التمويل وسياسة الموارزات .

4

• 3

لبنان - تطور نفقات الموازنة

لكل وزارة^(١)

(بالنسبة المئوية)

٣٠,٩
٢٨,٥

الاستهلاك العام

١٦,٠
١٣,٠

التربيـة الـوطـنيـة

٣٤
٣٥

الصـحةـ الـعـامـةـ

٢,٧
٢,٩

الإـنـيـادـ وـالـمـرـبـاتـ وـالـسـاـمـاتـ

٣,٢
٣,٢

الزراعة

١,٣
١,٣

الاقتـصـارـ الـوطـنيـ

٤,٥
١,٩

العملـ وـ الشـوـرـىـ الـاجـتـمـاعـيـةـ

٠,٩
٠,٩

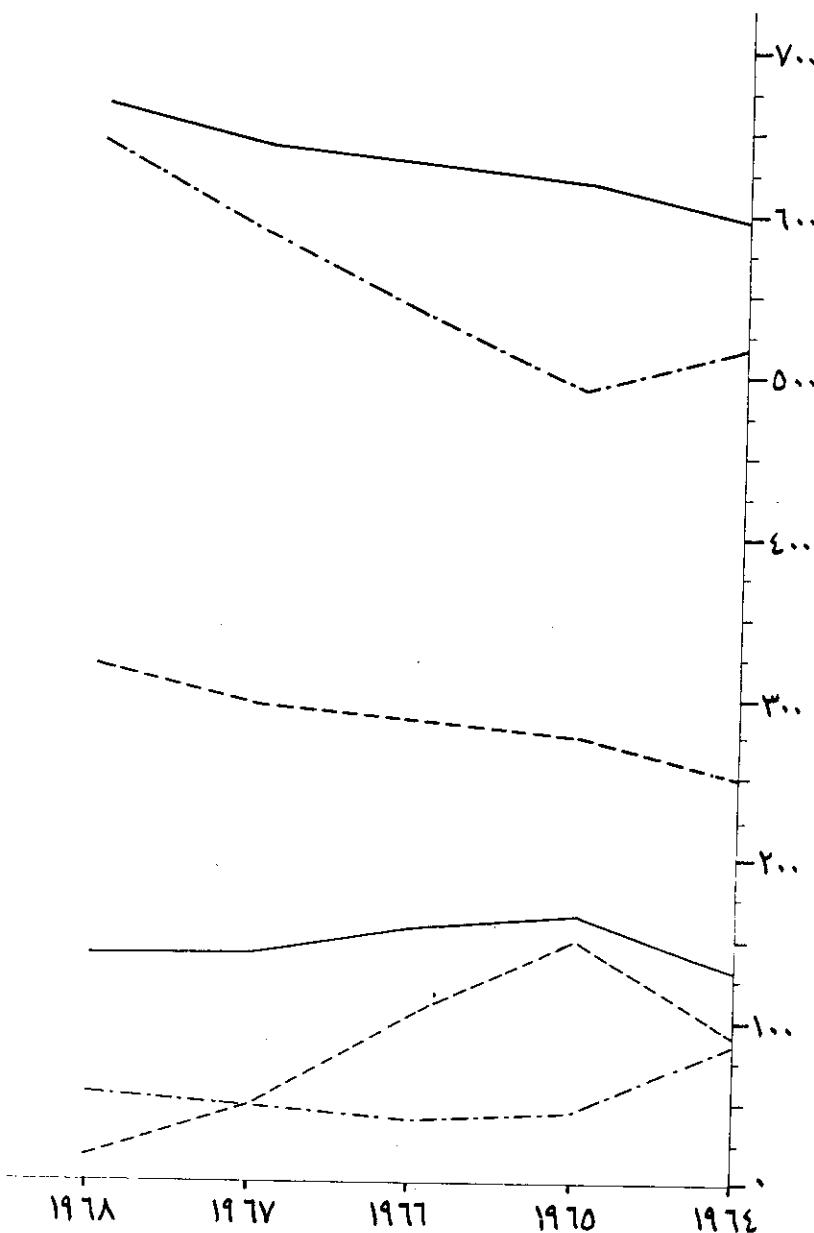
التصميم

وزـارـةـ اـضـرـعـ وـغـيرـ ذـلـكـ

٤٤,٦
٣٨,٢

(١) - مشروع الخطة الإنمائية ١٩٧٨-١٩٧٤

لبنان - واردات، نفقات وتعهدات الدولة^(١) (بملايين الليرات اللبنانية)



نفقات وتعهدات الدولة
واردات المازننة والواردات الخارجية عن المازننة
نفقات وتعهدات للإنفاق
استثمارات عامة
سلفارات وتعهدات أخرى
المجموع الصافي للقروض من الراملية والخارجية

(١) - مشروع الخطة الإنمائية ١٩٧٤ - ١٩٧٨

الفصل الأول

تنظيمات ومؤسسات الانماء

١ - التنظيم العام للانماء

٢ - استصلاح المناطق وشبكة الاستقطاب

٣ - توافق التركيبات والتنظيم الاداري

٤ - المؤسسات المالية للانماء

تنظيمات ومؤسسات الانماء

١ - التنظيم العام للانماء

ان عمل كافة الادارات اللبنانية سيكون على ضوء الانماء ، مما يفترض :

- التدريب والتوجيه على الانماء لكافه موظفي المصالح المركزية والاقليمية في مختلف الوزارات التي تعد او تنفذ البرامج والمشاريع .

ويؤم من هذا التدريب بدورات وتمارين ينظمها قسم مختص في ادارة الاعداد

والتدريب في مجلس الخدمة المدنية .

- تنظيم موافق للمصالح المذكورة على الصعيدين центрالى والاقليمي .

ان الجهاز المركزي للتخطيط والانماء يتولى ايضاح الاهداف المرجوة في

المستقبل من المخطط الطويل الامد ، كما يتولى اعداد مخطط عام للانماء متوسط الامد ، ومراقبة تنفيذه وتأمين البرمجة السنوية والقيام بالطابقات المتتالية بالنسبة للتنفيذ وتطورات الظروف .

وسياً لـ هذا الجهاز من :

- ١ - مصلحة الدراسات والتخطيط والبرامج
- ٢ - مصلحة استصلاح المناطق
- ٣ - مصلحة النشاطات الاقليمية
- ٤ - مصلحة مراقبة التنفيذ

وتقوم في كل وزارة مصلحة للمشاريع والبرامج مهمتها :

- تأمين التنسق بين المخطط او المخططات القطاعية بناء على برامج تعدد المصالح المختلفة .
- تدقيق هذه المخططات القطاعية بالمشاركة مع الجهاز المركزي للتخطيط والانماء .
- مراقبة تقديم الدراسات وتنفيذ المخططات القطاعية لمصلحة الوزارة التابعين لها .

- اطلاع الجهاز المركزي للتخطيط والانماء بدون ابطاء على المعطيات .

وتحقق هذه النقطة الاخيرة عن طريق الحق "اقتصادي" تابع للجهاز المركزي للتصميم بكل من صالح المشاريع والبرامج .

وتحرص مصلحة المشاريع والبرامج في كل وزارة على اعداد المشاريع بصورة صحيحة وخاصة فيما يتعلق بكلفة العمليات والغيرات الاقتصادية ، كما انها تحرص على عدم اساءة الاستعمال عند القيام بتنفيذ هذه المشاريع ، وان لا تحصل تجاوزات غير مقبولة .

٥
٥

ان التنظيم الاقليمي للانماء يتلاءم مع الامركيه الاداريه ، كما انسنه يتجاوز في الوقت ذاته مع ضرورة تأمين مساهمة السكان الايجابية في الانماء ، وهو يتتألف من :

١ - المجموعة التقنية بالمحافظة والمشكله تحت مسؤولية المحافظ من المسؤولين عن الادارات والصالح الاقليمية . ويقوم المندوب الاقليمي للجهاز المركزي للتصميم بأعمال امانة السر ويكون مساعد له رئيس المصلحة الاقليمية في مصلحة الانعاش الاجتماعي .

ونتع على المجموعة التقنية الاقليمية مهمة توجيه الانماء الاقليمي وخاصة :

- تقديم المقترنات المطلقة ، المتعلقة بانماء المحافظة على الصعيد العام والتدخل في المختلطات القطاعية والبرامج السنوية من اجل ضبطها بأنتظام .

- اعطاء ارشادات اقليمية لاعمال الفرق المتعددة النشاطات الخاصة بالعمال الاجتماعيين وبسائر العاملين في حقل الانماء .

- توفير ارتباط مختلف المشاريع وتنسيقها على الصعيد المحلي .

٢ - الفرق المتعددة النشاطات المكلفة في قضاة او اكثر بدرس الوضع

المحلية ووسائل توجيه النشاطات بقية تأمين ائمة منسجم ومتافق

بالاشتراك مع المجموعات المختصة وخاصة مصلحة الانعاش الاجتماعي .

٣ - الموظفين الاجتماعيين في مصلحة الانعاش الاجتماعي المكلفون

بتحقيق المشاريع المحلية مساعدة السكان والدلالة على العند فعدين

من عوّلاته السكان لاعمال الانعاش .

٤ - اللجنة القليمية الاستشارية للمحافظة المكلفة باعطاء الرأى في :

- برامج التعميم العامة ، والبرامج القطاعية المتعلقة بالمحافظة .

- تطور الانشاء الاقتصادي والاجتماعي في المحافظة .

٢ - استصلاح المناطق وشبكة الاستقطاب

يبيرز استصلاح المناطق اللبنانية كضرورة اساسية لبقاء السكان في

الاقاليم الرئيسي مع تأمين سبل المعيشة المناسبة لهم . ومن بين هذه الوسائل ، برامج

الطرق والمواصلات السلكية وتوزيع الكهرباء والتحسينات السياحية وكذلك تنظيم مراكز للحياة

الجماعية .

لذلك فان ايجاد شبكة استقطاب يشكل احدى القواعد الاساسية لسياسة

الانشاء القليمي . ويتدرج مراكز الحياة الجماعية تتضاعف التباردات الاقتصادية والاجتماعية

والثقافية والادارية كما يتحقق توسيع الانشاء . فالخطة الاولى للانشاء تحدد التركيب العام

للاستقطاب على ثلاثة مستويات : الاقليم ، فرعه ومجموعات القرى (ثنائي - ثلاني ورباعي)

وتعطي الافضالية في الاقطاب المختلفة لانشاء وسير التجهيزات الاجتماعية المعدة لكافة السكان

في كل منطقة استقطاب : مدارس ، مستوصفات ، مراكز صحية ، امكانات للاستجمام ، رياض-

بدنية ، خدمات خاصة انخ . . . (١)

(١) راجح نسخ المرسوم المتعلق بشبكة الاستقطاب والتجهيزات الجماعية .

لقد اعدت المخططات القطاعية وخاصة البرامج السنوية لتأمين التوزيع
الاقليمي للتركيبات والتجهيزات بالنسبة الى شبكة الاستقطاب . اما التدابير الازمة لتوجيه
القطاع الخاص وتشجيعه بفسوف تتفقد وفقاً للهدف نفسه اي التقييم الاقليمي للموارد الطبيعية
والبشرية .

٢ - توافق التركيبات مع التنظيم الاداري

ان حسن تنفيذ خطة الانماء يفترض ان تتوجه كل مصلحة ادارية نحو
اعداد وتنفيذ ومراقبة تنفيذ وضبط البرامج المتتابعة .

ولهذه الغاية سوف تتنظم وزارة المالية ومديرية الاحصاء العرکى دون
ابطأ المحاسبة العامة والميزانية والاحصاءات بشكل يمكن من اعداد الحسابات القومية .
ووزارة الاقتصاد الوطني سيعاد تنظيمها وتجهيزها بوسائل كافية لاتباع سياسة ، توسيع وتشجيع
الصناعة والتجارة تؤمن من زيادة الدخل القومي واستخدام اليد العاملة .

اما وزارة الانباء والارشاد والسياحة فستؤمن من خلال جهاز وحدة
التناسق بين الاعمال الملحوظة في مخطط تشجيع السياحة التي تشكل اهمية رئيسية في الانماء
الاقتصادي .

وعلى مديرية التنظيم المدني ، الملحقة بوزارة الاشغال العامة ، ان تسهر
على سير الدراسات وفقاً لشبكة الاستقطاب وللتوجيهات الواردة في مخططات الاستصلاح والانماء
في المناطق .

اما مجلس الخدمة المدنية والتفتيش العرکى والاصلاح الاداري ، فعليهم
المساعدة والمساهمة في تطوير كافة التركيبات الادارية لكي تصبح عناصر فسالة في الانماء
الاقتصادي والاجتماعي .

٤ - المؤسسات المالية للانماء

يقوم عمل الدولة في ميدان النشاطات الاقتصادية على الارشاد والتشجيع
والتوجيه . اما هدف الاساسي فهو توسيع الزراعة والصناعة والسياحة بغية تأمين زيادة الدخل

القومي وتشغيل اليد العاملة .

والدولة تقوم بالتوجيه الفعال بواسطة التشجيع عن طريق القروض المصرفية المباشرة وغير المباشرة للإنتاج وبشروط مناسبة في الأجل والفوائد .

ويجب أن تسهل هذه القروض استثمار رؤوس الأموال الخاصة فسي القطاعات الانتاجية إلى جانب استثمارات الدولة بما يحقق تعاون جميع هذه الاستثمارات لتنفيذ الخطة .

لقد عزز انشاء المصرف المركزي مراقبة الدولة للنقد . كما ان من شأن مراقبة التسليف والنظام المعرفي من قبل مصرف لبنان لن يوم من انسنة النقد للانماء . الاقتصادى ووفقاً للشروط العامة التي وضعها قانون النقد والتسليف ، أصبح من الضروري تشجيع التسليف المتوسط والطويل الأجل المعد للنشاطات الانتاجية .

وسيظهر عمل المصرف المركزي في هذا الاتجاه عن طريق إعادة حسم السندات ذات الأجل المتوسط والناجحة عن استثمار السلع التجهيزية ، شرط توفر كفالة مصرفية مزدوجة .

جهازان ماليان يمكنهما منح القطاع الخاص التسليف المتوسط والطويل الأجل الذي يستلزم الانماء :

ـ المصرف الوطني للانماء المختص بتسليف النشاطات الزراعية وصيد الأسماك والحرف اليدوية والمساكن الشعبية .

ـ مصرف التسليف الصناعي والسياحي .

ان تشجيعات الدولة المباشرة وغير المباشرة ستبقى منحصرة بالعمليات التي تتسم مع الأهداف العامة للانماء ، اي النشاطات المنتجة مباشرة والمعجزية والتي توفر من أعلى مستوى ممكن وأفضل استخدام للإيدي العاملة .

الفصل الثاني

خطة الاستثمارات وتوجيه النشاطات الاقتصادية والاجتماعية

١ - نفقات الموازنة والخارجية عنها

٢ - المخططات والبرامج القطاعية

أ - مخططات المركبات الأساسية والتجهيزات الطبيعية

ب - مخططات التجهيزات الاجتماعية

ج - المخططات وبرامج العمل والتوجيه للنشاطات الاقتصادية
والاجتماعية .

خطة الاستثمارات العامة

وتجيئ النشاطات الاقتصادية والاجتماعية

ان من شأن خطة الاستثمارات العامة وتجيئ النشاطات الاقتصادية والاجتماعية ان تحقق ارتباط المخططات القطاعية وتسييقها بفية الانماه الاقتصادية والاجتماعي والإقليمي ، وهي تومن ، ضمن اطار الانماه ، المنقق التوازن بين نفقات المرتكبات الأساسية والتجهيزات الطبيعية ونفقات التجهيزات الاجتماعية ونفقات القطاعات الانتاجية وتنشيط القطاع الخاص (التسليف وضمان المخاطر المعطاة للأجهزة المالية للانماه) .

وقد وضع هذا المخطط بفية الوصول الى انماه شامل . انه يفترض اشتراك المسؤولين الاقتصاديين والاجتماعيين مع كافة السكان في الاهداف العامة . وان تحقيقه لا يتعلق بفاعلية الادارة فحسب ، انما ايضا بنشاط القطاع الخاص كله .

ان خطة الاستثمارات العامة وتجيئ النشاطات الاقتصادية والاجتماعية يشكل تمثيلا مرقما متلاحما متدرجا في الزمن للخطة العامة للانماه . ووضعت الخطة لفتررة ١٩٦٤ - ١٩٦٨ وستكون حاسمة بالنسبة لفتررة ١٩٦٤ - ١٩٦٥ واستدلالية بالنسبة لفتررة ١٩٦٦ - ١٩٦٨ ، وستتم مراجعة تقديرات ١٩٦٦ - ١٩٦٨ في نهاية المرحلة الاولى ١٩٦٤ - ١٩٦٥ وستضبط التقديرات بالنسبة الى نتائج الاحصاءات والمحاسبة الاقتصادية ، وبداية عمل جهاز التخطيط ومصالح المخططات والبرامج في مختلف الوزارات وقدرة الفاعلية المتزايدة للادارة اللبنانية ، والوضع العام الاقتصادي والاجتماعي .

نفقات الموارنة والخارجية عنها

ان خطة الاستثمارات العامة وتجيئ النشاطات الاقتصادية والاجتماعية تتضمن نفقات الموارنة والخارجية عنها المخصصة للانماه . وهي تعتمد الاعتمادات الملحوظة للبرامج الموضوعة قيد التنفيذ في النفقات الملحوظة في الموارنة والخارجية عنها .

وتشمل نفقات الموارنة نفقات المرتكبات الأساسية والتجهيزات الطبيعية ونفقات التجهيزات الاجتماعية والنفقات لقطاع الانتاج . اما النفقات الخارجية عن الموارنة فهي تغطي سلفات الخزينة ومساهمات الدولة المالية ، والتسليفات وضمانات الأخطار التي تحولها الخزينة الى المصرف الوطني للانماء والى مصرف التسليف الصناعي والسياحي .

أ - تتضمن النفقات الانمائية في الموارنة نفقات الدراسات والاستثمارات كما تتضمن زيادة النفقات الادارية الناتجة عن عمليات واعمال الانماء .

وقد قدرت نفقات الدراسات والاستثمارات لمرحلة ١٩٦٤ - ١٩٦٨ بـ ٢٣٥ مليون ل.ل . وزيادة النفقات الادارية بـ ٢٦٥ مليون ل.ل . اي مجموع ١٠٠٠ مليون ل.ل . تقريبا بما في ذلك ٣٩١ مليون ل.ل . التي ستصرف لانهائ البرامج التي هي قيد التنفيذ .

ب - تتضمن النفقات الخارجية عن الموارنة ما يلى :

١ - سلفات الخزينة الى مؤسسات عامة او الى بعض العمليات الواجب اتمامها كالمدينة الحكومية .

٢ - مساهمات الدولة في رأس مال بعض الاجهزة العالمية .

٣ - التزامات الدولة الاخرى المتعلقة بالمؤسسات المالية المختصة بالقروض المتوسطة والطويلة الاجل .

وتبلغ سلفات الخزينة ١٨١ مليون ل.ل . منها ١٣٥،٠٠٠ مليون ل.ل . ملحوظة للبرامج التي هي قيد التنفيذ . اما السلفات الاخرى فتسجل في حسابات خاصة .

وتحصص مساهمات الدولة في رأس المال لمخصصات المصرف المركزي من جهة البالمة ١٠ ملايين ل.ل . ومن جهة اخرى للمصرف الوطني للانماء ١٥ مليون ل.ل . ومساهمة الدولة في رأس مال مصرف التسليف الصناعي والسياحي بمبلغ ٣ ملايين ل.ل .

اما التزامات الدولة الاخرى فتتعلق بالتسليفات وضمانات الأخطار المحولة الى المصرف الوطني للانماء . ويبلغ حد ها الاعلى ٦٠ مليون ل.ل . تصرف وفقا للحاجات الفعلية .

ومن المقدر ان يبلغ حجم التسليفات المالية الجديدة التي من المنتظر الوصول اليها عن طريق التسليف وسندات الصندوق واعادة الخصم والتي ستخصص الى المزارعين والصيادين والصناعات الصغيرة والحرف اليدوية والمساكن الشعبية ، مبلغ ١٥٠ مليون ل.ل .

وستبلغ التزامات الدولة تجاه مصرف التسليف الصناعي والسياحي
ثلاثة ملايين ل.ل . كحد اعلى . وبإمكان الدولة ان تكفل بعض قروض المصرف المذكور
عندما تكون هذه العمليات منصوصاً عنها في خطة الانماء .

ويبلغ الحد الاقصى لجميع النفقات الخارجية من الميزانية ٢٠٨ ملايين
ل.ل .

وعلى مجموع ١٢٦٩ مليون ل.ل . لنفقات الميزانية والخارجية عنها
عليها ان نضيفاحتياطياً قدره ١٥٦ مليون ل.ل . للنفقات غير المحددة وغير الملوحظة
اي مجموع ١٤٢٥ مليون ل.ل .

٢ - المخططات والبرامج القطاعية

تتضمن خطة التنمية ثلاثة من المخططات او البرامج القطاعية :

- أ - مخططات المرتكزات الأساسية والتجهيزات الطبيعية .
- ب - مخططات التجهيزات الاجتماعية .
- ج - مخططات وبرامج العمل والتوجيه للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية .

تتواءم تمويل مختلف هذه المخططات والبرامج ميزانية الدولة او المصالح
المستقلة المختصة عن طريق سلفات الخزينة او عن طريق موارد اخرى (قروض او تسليفات خاصة) .

أ - تتضمن مخططات المرتكزات الأساسية والتجهيزات الطبيعية ما يلى :

١ - شبكات الطرق وتعيم مياه الشفه والطاقة الكهربائية
والوصلات .

٢ - التنظيم المدني والبنياني والتجهيزات المختلفة . وتقدر
النفقات لمرحلة ١٩٦٤ - ١٩٦٨ ب ٥٤٠، ٣٢٣، ٠٠٠
ل.ل . منها ٥٢٣، ٠٠٠ ، ٤٥٢ ل.ل . ملحوظة في
الموازنة و ٨٢، ٨٠٠ ، ٠٠٠ سلفات من الخزينة .

٣ - تشكل الخطة الرئيسية للطرق ، التي وضعت وفقاً لضرورات الوصلات
الداخلية والدولية للحاضر والمستقبل وتحسين الاتصالات الداخلية والمحلية تبعاً لشبكة
الاستطلاع وتحسين العلاقات ولا خارج القرى النائية من عزلتها ، تشكل قاعدة الأساس لسياسة
الطرق لاجل طويل .

ويعتبر المخطط القطاعي للطرق (١٩٦٤ - ١٩٦٨) شطر أول بمبلغ
١٩٨، ٤٠٠ ، ٠٠٠ ل.ل . منها ٤٠٠ ، ٠٠٠ ، ٨ ل.ل . زيادة نفقات الصيانة في مرحلة
١٩٦٤ - ١٩٦٨ .

وتتضمن الاستثمارات البالغة ١٩٠ مليون ل.ل . ١٣٣، ٢٠٠ ، ٠٠٠
ل.ل . تسليمات ملحوظة في البرامج التي هي قيد التنفيذ (المرسوم رقم ٢٢٢٢ تاريخ
٢٢/٨/٦١ ورقم ٦٦٣٠ تاريخ ١٠/٥/٦١) وكذلك ٥٦، ٨٠٠ ، ٠٠٠ ل.ل . تسليمات
جديدة . وللحظة ١، ١٠٠ ، ٠٠٠ ل.ل . نفقات للدروس (وضع جدول "فيشه" بالطرق
واحصاء السير على الطرق) ، و ٥٠ مليون ل.ل . للاوتستراد الساحلي ، و ٥٢ مليون ل.ل .
لطرق القرى النائية ، و ٣٨ مليون ل.ل . للطرق الدولية والأساسية ، و ٩٠٠، ٩٠٠ ، ٤٣ ل.ل .
للطرق الثانوية والمسكرية ولتركيب علامات السير وتحجيم الطرق .

وتغول جميع هذه النفقات باعتمادات في الموازنة ما عدا نفقات الاوتستراد
الساحلي التي يمكن ان تغول بقرن .

٢ - ان المخطط القطاعي لتعهيم مياه الشفه لا يتضمن تنفيذ البرامج التي هي قيد التنفيذ فحسب ، بل يشمل كذلك اتمام هذه البرامج ووصل سائر القرى بشبكات مياه الشفه .

وهكذا تستفيد البلاد بجمعها ، نوعية وكمية «هذا الخير العظيم» الذي تمثل المياه بالنسبة للانسان . وكذلك يصبح من الممكن ان توء من المياه المتوفرة الشروط المناسبة لانشاء صناعات محلية ضخيرة تتطلب كيمايات محددة من المياه .

وستتبيّن البرامج التي هي قيد التنفيذ عام ١٩٦٦ وهي تقدر ب ٦٢،٢٠٠،٠٠٠ ل.ل .

وقد لاحظ اعتماد تكميلي تبلغ قيمته ٢٠،٦٢٥،٠٠٠ ل.ل . ما يجعل المجموع ٨٢٥،٠٠٠،٨٨٢ ل.ل . لمرحلة ١٩٦٤ - ١٩٦٨ ، ويتيح هذا الاعتماد التكميلي متابعة الدراسات ، وخاصة دراسة المياه الجوفية وتموين بيروت وضواحيها بالمياه ووصل القرى بشبكات مياه الشفه .

وجميع هذه النقطات تجعلها اعتمادات تلحظ في الموارنة .

٣ - ان المخطط القطاعي «الطاقة الكهربائية» معد لتأمين :

أ - وسائل انتاج كافية للاستهلاك المتزايد .

ب - شبكة توزيع تعمم في سائر انحاء البلاد .

وتتدخل الدولة في الانتاج بمنحها سلفات خاصة ٣٦،٢٠٠،٠٠٠ ل.ل . الى مصلحة اللبناني ، وللبرامج المشتركة التي هي قيد التنفيذ والبالغة ٣٥ مليون ل.ل . والى مصلحة كهرباء بيروت لبناء المؤلود الحراري في الجية . وقد اقترن هاتان السلفتان بموافقة الدولة لمعمل التوليد الكهربائي في جون اذا وافقت الحكومة على المشروع . وهكذا يبلغ مجموع سلفات الخزينة لانتاج الكهرباء ٨٠٠،٥٥٥ ل.ل . ما عدا سلقة مصلحة اللبناني المحسوبة في مخطط الري .

وستتحمل الدولة مسؤولية تعميم توزيع الشبكة التي يجب ان تكون كاملة متلاحة وان توزع بصورة طيبة لتوء من طلبات الاستهلاك المتزايدة وحاجات التصنيع في المناطق . ويمثل انشاء مصلحة كهرباء لبنان النتيجة الطبيعية لامتداد شبكة الكهرباء وتعميمها . وهي في الوقت نفسه توء من تناستا بين المراكز الحرارية والكهربائية سوا كانت عائد لـ مصلحة كهرباء بيروت ام لمصلحة اللبناني ام للشركات ذات الامتياز .

وتبلغ قيمة الاعتمادات الملحوظة لـ تعميم شبكة الكهرباء ٤٢٠،٠٠٠،٢٣ لـ . منها ٨٠٠،٠٠٠،٤٣ لـ . وردت في مشروع الـ ٥٠ مليون لـ . (مرسوم رقم ٢٢٢٢ بتاريخ ٦١/٨/٢ و ٦٢٠،٠٠٠،٢٩ لـ . قيمة اعتمادات جديدة .

وتبلغ قيمة مجموع نفقات مخطط الطاقة الكهربائية ٢٢٠،٠٠٠،١٢٩ لـ . منها ٩٢٠،٠٠٠،٧٣ لـ . اعتمادات ملحوظة في المعاينة و ٨٠٠،٠٥٥ لـ . سلفات من الخزينة .

٤ - ان المخطط القطاعي " للمواصلات " يتعلق باشغال مرأة بيروت ومطار بيروت الدولي وبامتداد شبكات المواصلات السلكية واللاسلكية .

وهو يتضمن مبلغ ٤٨٤،٠٠٠،٥ لـ . كنفقات ملحوظة في المعاينة تمثل مساهمة الدولة اللبنانية في انشاء الشبكة بالاشتراك مع الصندوق الخاص التابع للامم المتحدة لمركز سلامة الطيران المدني (اتفاق موقع في ٦٠/٥/٢) ومن جهة اخرى مبلغ ٤٢ مليون ليرة لبنانية كسلفة من الخزينة لاكمال اشغال توسيع مرأة بيروت منها اعتمادات مقررة بـ ٣٢ مليون لـ . (المراسيم رقم ٢٢٢٢ بتاريخ ٦١/٨/٢ ورقم ٩٥٤٣ بتاريخ ٦٢/٥/٢٣ والقرار رقم ٢٢٦١ تاريخ ٦١/١٠/٣١ الصادر عن وزارة المالية) .

اما النفقات المتعلقة بمطار بيروت الدولي فسترد في الفصل " نفقات غير محددة وغير ملحوظة " عند ما يقترن المشروع بالموافقة .

وتقوم مديرية الهاتف ، وهي ادارة مستقلة ، بتعميم الهاتف الآلي الذي يتطلب استثمارات قدرها ٢٥ مليون لـ . وسينفذ هذا المشروع بفضل الموارد الخاصة

بعديرة الهاتف . وسيؤدي تحسين المواصلات السلكية واللاسلكية الدولية الى نفقات خاصة . وقد لحظ بصورة احتياطية ، ان تقدم الدولة سلفة قدرها ١٠ ملايين ل .ل . لمديرية الهاتف الالى وشبكة المواصلات الدولية .

٥ - وتهدف برامج " المباني والانشاءات " و" التجهيزات المختلفة " والتنظيم المدني " الى تأمين الابنية والتجهيزات التي توفر سيرا حسنة للمصالح الادارية والتربية والصحية والثقافية في مراكز المحافظات والاقضية والمراكز المحلية والقطبيه .

وتوزع عمليات هذه المخططات بما لشبكة الاستقطاب لكي تؤمن لسكان كل قطب جميع حاجاتهم الجماعية .

مشروع " المباني والانشاءات " الذي خصص له مبلغ ٥٥ مليون ل .ل . منها ٣٩،٩٥٢،٠٠٠ ل .ل . لحظتها مشاريع قيد التنفيذ (المراسيم رقم ٢٢٢٢ تاريخ ٦٢/١٢/١٤ ورقم ٩٨٦٢ تاريخ ٦٢/٦/٢٢ ورقم ١٢١١٥ تاريخ ٦٣/٦/٢٢ وقانون ٦٣/٢/٢٢ تاريخ ٦٢/٨/٢) هو الان قيد المراجعة والتدقيق . وستقوم اللجنة المؤلفة باشراف وزارة التصميم العام وادارة المباني وادارة الابحاث والتوجيه بوضع الاسن ، والمقاييس ، والمخططات والاكلاف النموذجية للبنية الادارية . وهكذا تكون الموارد العامة قد استعملت على احسن وجه لتأمين حاجات السكان الجماعية على احسن مستوى ممكن .

وقد خصص لبرنامج " التجهيزات المختلفة " ٢٤٤،٠٠٠ ل .ل . وهي اعتادات لحظت في البرامج التي هي قيد التنفيذ (مرسوم رقم ٩٨٦٢ بتاريخ ٦٢/٦/٢٢) وتتضمن هذه التجهيزات :

- أ - دراسات اعادة التنظيم المدني
- ب - تجهيزات مراكز الاقضية
- ج - انشاء المجارير
- د - تشجيع السياحة (١)
- هـ - سجون حدائق في طرابلس وصيدا وزحلة
- و - نفقات غير ملحوظة

(١) للذكر ، يتضمن قطاع السياحة هذا البرنامج .

ويهدف برنامج " التنضيم المدني " الى تأمين الدراسات وال تصاميم الأساسية و تصاميم المدن الرئيسية في لبنان . وهو يتطلب ٤٠٠،٠٠٠ ل.ل . لنفقات الدراسات ٢،٧٠٠،٠٠٠ ل.ل . زيادة النفقات الإدارية في فترة ١٩٦٤ - ١٩٦٨ ، مما يجعل المجموع ٤،١٠٠،٠٠٠ ل.ل . لنفقات جديدة .

والى جانب هذه النفقات الملحوظة في ميزانية الدولة ، هناك نفقات تتحملها البلديات التي ستغذيها من الآن فصاعداً موارد جديدة .

كما ينبغي ان نضيف سلفة قدرها ١٤ مليون ل.ل . لبناء المدنية الحكومية الى ٣٤٤،٠٠٠ ل.ل . الملحوظة في الموازنة للمشاريع الثلاثة الآتية الذكر . وستبلغ هكذا جميع النفقات المبرمجة ٣٤٤،٠٠٠ ل.ل . ١٠١،٠٠٠ ل.ل .

ب - مخططات التجهيزات الاجتماعية

ان مخططات " التجهيزات الاجتماعية " التي باتت ملحة ويعرف بضرورتها الجميع تشكل تجديداً مهماً يتناسب مع حاجات البلاد .

وسيرؤى تنفيذ المخططات والبرامج الاجتماعية لمرحلة ١٩٦٤ - ١٩٦٨ الى نفقات تبلغ قيمتها ٣٣٦،٠٠٠ ل.ل . منها ٨٣٦،٠٠٠ ل.ل . للدراسات والاستثمارات و ١٨٠،٥٠٠ ل.ل . لزيادة النفقات الإدارية وللمساعدات .

١ - ويهدف مخطط " التعليم " الى تعليم التدريس بشكل يمكننا من الوصول في ١٠ سنوات الى نسبة ٩٠ % والى انتشار التعليم التقني والمهني والتدريب المهني المتزايد لـ ١٢٠٠ عاملاً وتقني في السنة والى انتشار التعليم الثانوي والمهناني على قدر المستطاع . ويفترض تعميم مختلف انواع التعليم اعادة سبك مختلف البرامج لتتوافق مع اغراض الانماء . كما ان على وزارة التربية الوطنية ان تعتبر هذه المهمة اساسية لا تقل شأنها عن تعليمي وتدريب المدرسين والاستاذة .

وتبلغ الاعتمادات المخصصة للمخطط القطاعي الخاص بالتعليم ١٤٥،١٤٩ ل.ل . منها ٨٠،٠٢٦ ل.ل . للدراسات والاستثمارات و

٠١١٩،٥٩ لـ ، لتزايـد النـفقات الـادارـية . وـمن اـصل ٠١٣٩،١٤٥،٠٠٠ لـ .
هـنـاك ٠٠٠،٠٩٠،٥٠ لـ . للـتـعـلـيم الـابـتدـائـي و ٠٠٠،٢٤٥،٢٦ لـ . للـتـعـلـيم
الـثـانـوي والـعـالـي ولـلـمسـاعـاتـ التـعـلـيمـيـة .

وـيـضـافـ الىـ المـخـطـطـ القـطـاعـيـ "ـلـلـتـعـلـيمـ"ـ بـرـنـامـجـ الآـثارـ وـقـيمـتـهـ
قـيدـ التـفـيـذـ (ـالـمـرـسـومـ رـقـمـ ٢٢٧٧ـ تـارـيخـ ٢١/٨/٢ـ)ـ وـ ٠٠٠،٨٣٥،١٦ لـ .ـ مـنـهاـ ٠٠٠،٦٠٠،٦ لـ .ـ اـعـتمـادـاتـ لـحـثـلـتهاـ البرـامـجـ التيـ هيـ
جـديـدةـ ،ـ وـبـرـنـامـجـ المـجـلسـ الـوطـنـيـ لـلـابـحـاثـ الـعـلـمـيـةـ الـقـدرـ بـ ٠٠٠،٨ لـ .ـ لـ
لـرـحـلـةـ ١٩٦٤ـ ـ ١٩٦٨ـ وـهـوـ تـابـعـ لـرـئـاسـةـ الـوزـارـةـ .ـ وـفـيـماـ يـتـعـلـقـ فـيـ هـذـاـ بـرـنـامـجـ
الـاخـيرـ يـعـكـنـ اـخـذـ اـعـتمـادـاتـ اـضـافـيـةـ مـنـ اـحـتـيـاطـيـ "ـلـنـفـقـاتـ غـيـرـ الـمـدـدـةـ وـغـيـرـ الـمـلـوـثـةـ"ـ .ـ

وـهـكـاـ يـصـلـ مـجـمـوعـ مـخـطـطـاتـ وـبـرـامـجـ التـرـيـةـ الـعـلـمـيـةـ وـالـقـانـيـةـ السـىـ
الـىـ ٠٠٠،٩٥٤،٥٩ لـ .ـ مـنـهاـ ٠٠٠،١٠٤،٠٢٦ لـ .ـ لـلـدـرـاسـاتـ وـالـاستـثـمـارـاتـ وـ
٠٠٠،٩٨٠،١٦٣ لـ .ـ لـلـنـفـقـاتـ الـادـارـيـةـ الـجـديـدةـ .ـ

٢ـ وـيـنـبـيـ انـ تـرـمـيـ سـيـاسـةـ الـبـلـدـ "ـالـصـحـيـةـ"ـ قـبـلـ كـلـ شـيـءـ
الـىـ تـدـريـبـ السـعـرـضـيـنـ وـالـمـوـظـفـيـنـ الصـحـيـيـنـ وـأـنـشـاءـ الـعـراـكـ الصـحـيـهـ الـقـروـيـهـ وـالـمـسـتوـصـفـاتـ
تـبـعـاـ لـشـبـكـةـ الـاسـقـطـابـ وـتـأـمـيـنـ حـسـنـ سـيرـ التـجـهـيـزـاتـ الصـحـيـةـ فـيـ الـمـسـتـشـفـيـاتـ الـحـالـيـةـ
وـالـمـباـشـرـةـ بـيـنـاـ الـمـرـكـزـ الصـحـيـ فـيـ بـيـرـوـتـ .ـ

وـبـنـاـ عـلـىـ ذـلـكـ ،ـ يـتـرـتـبـ عـلـىـ وزـارـةـ الصـحةـ اـنـ تـعـدـ مـخـطـطـاـ اـسـاسـياـ طـوـيلـ
اـمـدـ لـلـتـجـهـيـزـاتـ الصـحـيـةـ وـبـأـنـتـظـارـ ذـلـكـ يـكـونـ مـخـطـطـ القـطـاعـيـ لـرـحـلـةـ ١٩٦٤ـ ـ ١٩٦٨ـ
الـشـطـرـ اـلـاـولـ لـلـتـفـيـذـ .ـ

وـتـبـلـغـ نـفـقـاتـ الـبـرـنـامـجـ الـقـطـاعـيـ "ـلـلـصـحـةـ"ـ ٠٥٢،٢٠٠،٠٠٠ لـ .ـ
مـنـهاـ ٠٠٠،٣٥،٢١ لـ .ـ لـلـدـرـاسـاتـ وـالـاستـثـمـارـاتـ وـ ٠٠٠،٣١،١٦٥ لـ .ـ لـلـنـفـقـاتـ
الـادـارـيـةـ الـجـديـدةـ .ـ

ويستفيد التجهيز الصحي من ٢١،٩٤١،٠٠٠ لـل . منها
٩٢٠،٠٠٠ لـل . لبناء المستشفيات وتجهيزها ، و ٢،٧٠٠،٠٠٠ لـل . لعراقل الصحة
الريفية و ٨٩١،٠٠٠ لـل . للمستوصفات و ٤٣٠،٠٠٠ لـل . لنفقات شتى .

وستخصص للأعمال الصحية ١٥،٢٤٤،٠٠٠ لـل . منها ٦٥٤،٠٠٠ لـل .
للتنقيف الصحي و ١٣٥،٠٠٠ لـل . للهندسة الصحية و ٩٥٥،٠٠٠ لـل . لمكافحة
الأمراض المعدية ولرعاية الأمة ولحصول على تنفيذية افضل . ويخصص لتدريب موظفي الصحة
مبلغ ٣٦٥،٠٠٠ لـل . كما يخصص للتنظيم الإداري العام ولتحسين الاتفاقيات مع
المستشفيات مبلغ ٥٢٥،٠٠٠ لـل . ويمكن تعديل هذا المبلغ عند وضع البرامج المنفصلة .

٣ - أما برنامج "الضمان الاجتماعي" فقد نشر بمرسوم رقم ١٣٩٥٥
بتاريخ ٢٦ أيلول ١٩٦٣ . ويستفيد منه في المرحلة الأولى التي ستبدأ في نيسان ١٩٦٥ ،
العمال والمستخدمون في المؤسسات غير الزراعية . وتقدر مساعدة الدولة التي يلاحظها
القانون ب ٦٥٠،٠٠٠ لـل . لغاية ١٩٦٨ .

٤ - أما المخطط الخامس الخاص " بمصلحة الانعاش الاجتماعي " فبلغ ٥٠٦،٠٠٠ لـل . منها ٣٠،٠٠٠ لـل . للدراسات والاستثمارات و
٢٣١،٠٠٠ لـل . زيادة النفقات الإدارية والمساعدات .

وستشهد تلك الخدمات والمساعدات التي تؤديها مصلحة الانعاش
الاجتماعي ٤٤٣،٠٠٠ لـل . والخدمات الاجتماعية ٩٣٨،٠٠٠ لـل . والأنماء
الريفي ٩٧٥،٠٠٠ لـل . والعمل لتشجيع الصناعات اليدوية ١٥٠،٠٠٠ لـل .

ج - مخططات وبرامج عمل التوجيه للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية

ان مخططات وبرامج الإنشاءات والتجهيزات الطبيعية من جهة ،
والتجهيزات الاجتماعية من جهة أخرى تساهمن في تطوير النشاطات الاجتماعية والاقتصادية ،
وهذا الهدف ان لم يكن غير مباشر فهو غالباً بعيد المدى ونتائجها لا تقاد بالضبط .

وعلى العكس فإن اعمال الدولة وتوجيهاتها توئي بصورة اكبر مباشرة على النشاطات الاقتصادية والاجتماعية وبامكان الدولة ان تتدخل عن طريق الوزارات المختصة والمؤسسات التقنية او المالية .

ومن واجب الدولة ان تسهل انشاء الانتاج الوطني لتأمين توازن افضل بين النشاطات الاقتصادية ولتأمين احسن استخدام ممكن لليد العاملة الموفورة .

١ - يرمي "المخطط الزراعي" الى تحسين استثمار التربة الزراعية اللبنانية بفضل انماء الرى وتحسين المناطق باقامة توازن بين الزراعة والاحراش وتربيه المواشي ، وانما الزراعات المحلية ومختلف انواع الماشية .

فعلى وزارة الزراعة ان تكون مجهزة اداريا وفنيا وفنيا لتلعب دور عسا محرك اول . و تستلزم هذه الاهداف الثلاثة لمرحلة ١٩٦٤ - ١٩٦٨ نفقات تبلغ ٥٠٠٠٠٠ ل.ل . تضاف اليها مساعدة الدولة اللبنانية في العمليتين اللتين ستجريان بالاشتراك مع الصندوق الخاص التابع للام المتحدة المتعلقتين بدراسة خصوبة الاراضي (المراسيم رقم ١٢١١٦ بتاريخ ٢٢/٢/٦٣ ورقم ١٣٣٣٥ بتاريخ ١٠/٧/٦٣ وبالتعليم الزراعي وبالباحثات والتحضيرات المتعلقة بالاحراج ، (اتفاقية ٦٠/٥/٢) اي مبلغ ٦٠٠٠ ل.ل . لهاتين العمليتين نضيفها الى ٥٠٠٠ ل.ل . الآنفة الذكر ، فيصبح المجموع ٦٩٠،٠٠٠ ل.ل .

ويتطلب توسيع الانتاج الزراعي استثمارات طويلة الامد للمرتكبات الاساسية والتجهيزات الزراعية والاعمال ذات الانتاجية المباشرة .

وتتضمن البرامج الطويلة الامد :

- ١) انشاء مراكز ومحطات للتجربة العلمية ومراكم لانتاج البذور ومخابر لتحليل التربة والامراض النباتية مما يتطلب مبلغ ٨٠٠،٠٠٠ ل.ل .
- ٢) انشاء مراكز للحماية الصحية لمختلف المواشي ، ومخابر للمعاينة ولانتاج اللقاح ، ومركز توزيع للفرخان ومسانع حديثة مما يستلزم مبلغ ٤٩٦،٠٠٠ ل.ل .

تضيف الى ذلك ٣ بالمائة لل مباشرة باول قسم من المشروع الاخضر (تحرير وتقسيم الارضي)
اى مبلغ ٣٧٥،٠٠٠ ل.ل . ١٢ ل.ل .

ف تكون مجموع نفقات البرامج الطويلة الامد ٦٢١،٠٠٠ ل.ل . ٢١ ل.ل .

ان البرامج ذات الانتاجية المباشرة والبالغة ٦٥٠،٠٠٠ ل.ل . ١٢ ل.ل .

تتوزع كما يلي :

- ١) للإنتاج النهائي : ٦،٥٢٥،٠٠٠ ل.ل . (حماية اقوى للنبات ، زرع تشكيلات جديدة وتحسين التقنيات الزراعية)
- ٢) للإنتاج الحيواني : ٤٥٠،٠٠٠ ل.ل . لتحسين جنس البقر والضأن والماعز والتلقيح الاصطناعي والانماء العلمي لتربية المواشي .
- ٣) لتسويق انتاج الاشمار ومحصولات تربية المواشي ، ٣٢٥،٠٠٠ ل.ل .
- ٤) لتنظيم الجمعيات والتعاونيات الزراعية : ٣٠٠،٠٠٠ ل.ل .

وهكذا يصل مجموع نفقات الموارنة لتوسيع الزراعة وتربية الحيوانات الداجنة في ٥ سنوات ٤٥،٢٩٠،٠٠٠ ل.ل . منها ١٢٣،٠٠٠ ل.ل . للدراسات والاستثمارات و ١١٢،٠٠٠ ل.ل . لزيادة النفقات الادارية .

ويستند المزارعون ايضا من التسليف الطويل والمتوسط الاجل لدى المصرف الوطني للانماء ، ويقدر ان يصل حجم هذا التسليف تدريجيا ٨٠ مليون ل.ل . منها ٢٥ مليون ل.ل . تقدمها الدولة والباقي يكون حبيبة القروض التي يعدها المصرف الوطني للانماء .

٢ - ويضاف مخطط " صيد الاسماك " الى مخطط الزراعة . وهو يرمي الى توفير انتاج وطني افضل للبروتين الحيوانية والى تحسين مستوى معيشة صيادي الاسماك .

وتبلغ نفقات مخطط التصميم ٤،٢٥٠،٠٠٠ ل.ل . تخصص لساعتين صيادي الاسماك وتجهيز مراكب الصيد وشراء الباخر النموذجية لتحسين اساليب صيد الاسماك على السواحل وفي عرض البحر ولتدريب وتركيز المؤلفين المسؤولين (ومن ذلك مدرسة صيد الاسماك) واخيرا لتجهيز محطات تربية وتنفس الاسماك .

ويضاف الى هذه البرامج الموضعة على عاتق الدولة مساهمة الدولة في التسليف المخصص للصيادين في المصرف الوطني للانماء . ويقدر حدّها الاقصى بخمس ملايين لل . فتتصبح مساهمة الحكومة في توسيع صيد الأسماك البحرية والداخلية ٩,٢٥٠,٠٠٠ لل .

٣ - مخطط "الرى" تقوم بتنفيذ مديرية الشؤون المائية والكهربائية

والمصلحة الوطنية لنهر الليطاني . وهي قضي بحسن تنفيذ البرنامج التي تستلزم نفقات ملحوظة في الموازنة قدرها ٤٦,٢٠٢,٠٠٠ لل . للبحث عن المياه الجوفية (مع مساهمة الصندوق الخاص التابع لهيئة الأمم المتحدة) وتجديد وصيانة اقنية الري الحالية وتوسيع شبكات الري لتسد حاجات مساحات تقدر ب ١٥٥٠٠ هكتار . وبالاضافة الى ذلك فقد لحظ للمصلحة الوطنية لنهر الليطاني سلف اضافية قدرها ٠٠٠,٢٠٠,٣٦ لل . لاتمام البرنامج الذي هو قيد التنفيذ والذى يرمي في آن واحد الى استعمال المياه للري وتوليد الكهرباء .

وتستلزم الشاريع الجديد ٦٢٠ لل . لصيانة الاقنية التي أعيد تطليحها و ٢٠ مليون لل . للقسم الاول من اشغال رى مساحات جديدة تقدر ب ٢٠٠٠ هكتار اضافية في كل لبنان ، ما عدا لبنان الجنوبي والبقاع الجنوبي الذي يتعلّق بالمصلحة الوطنية لنهر الليطاني ، ومن المقرر ان تؤمن هذه المصلحة في ١٥ سنة شبكة رى تكفي لمساحة ٤٠٠٠ هكتار وفي مرحلة ١٩٦٤ - ١٩٦٨ ستعمل اول شطر تبلغ مساحته ١٥٠٠ هكتار بنفقات ملحوظة في الموازنة قدرها ٥٠ مليون لل .

ويسبّب مخطط الري لمرحلة ١٩٦٤ - ١٩٦٨ نفقات اجمالية ملحوظة في الموازنة قدرها ٠٠٠,١١٨ لل . يضاف اليها سلفة قدرها ٠٣٦,٢٠٠ لل . الى المصلحة الوطنية لنهر الليطاني ترمي في آن واحد الى استعمال المياه للري وتوليد الكهرباء .

٤ - ومن الضروري القيام باجراءات تهدف للتوسيع الصناعي ب匪ية توسيع مجالات اوسع للعمل امام اليد العاملة المتوفرة وترسيخ القاعدة الاساسية للاقتصاد الوطني . هذه الاجراءات باغراءة تنظيم وزارة الاقتصاد الوطني وتحديد سياسة صناعية ووضع نظام للتسليف الطويل والمتوسط الاجل . في برنامج "الصناعة" يلحظ لمرحلة ١٩٦٤ - ١٩٦٨

نفقات قدرها ٢١٣،٠٠٠ لل. منها ٤٩٠،٠٠٠ لل. نفقات دراسات عامة، و ١٠ ملايين لل. لانشاء المناطق الصناعية خارج بيروت و ١٥٨،٠٠٠ لل. لزيادة النقاط الادارية لمصلحة الصناعة و ٥٦٥،٠٠٠ لل. لتشجيع الصناعة وتنمية الصادرات.

ان مصرف التسليف الصناعي والسيادي والمصرف الوطني للانماء من شأنهما تسهيل تطور الصناعة والحرف اليدوية بتقديم امكانات التسليف الطويل والمتوسط الاجل.

٥ - ويقوم برنامج "الابحاث الجيولوجية والمنجمية" قبل كل شيء بانشاء مصلحة جيولوجية مهمتها وضع خريطة جيولوجية بقياس ١/٢٠،٠٠٠ وانشاء مركز وثائق واستعلامات والقيام باشغال جيولوجية تطبيقية لمصلحة جميع الادارات والمؤسسات العامة.

وقد لحظ لمرحلة ١٩٦٤ - ١٩٦٨ مبلغ ٦٠٠،٠٠٠ لل. لادارة المصلحة الجيولوجية يضاف اليه مبلغ ٤٠٠،٠٠٠ لل. للبرنامج المحدد للابحاث المنجمية.

٦ - ان تقدير العوارد السياحية في لبنان توجب استثمارات ونفقات دعائية في آن واحد . ومخطط "السياحة" الذي تبلغ نفقاته لمرحلة ١٩٦٤ - ١٩٦٨ ٢٧ مليون ليرة لبنانية يتضمن ٢١،٠٨٢،٠٠٠ لل. للهيئة المركزية للنشاطات السياحية و ٤،٤٢٠،٠٠٠ لل. لتنظيم المراكز السياحية والرياضة الشتوية و ٤٩٢،٠٠٠ لل. لحفظ وحسن صيانة المناظر والشواطئ.

وسوف يقدم مصرف التسليف الصناعي والسيادي تسليفات جديدة طويلة ومتوسطة الامد للصناعة السياحية والفنادقية.

٧ - ويشمل برنامج "قضايا العمل" عمليتين : تنظيم مكاتب توظيف لليد العاملة وتوسيع التدريب المهني المعجل الذي تقوم به وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، وجمعية الصناعيين ونقابات العمال.

وقد لحظ في فترة ١٩٦٤ - ١٩٦٨ لـ الهاتين العميتين مبلغ

١٠١٦٢،٠٠٠ ل.ل.

ويمكن للتدريب المهني المعجل ان يتوصل بالتدريج الى تخصيص ما

يقرب من ٤٠٠ عاملًا سنويًا .

ان وضع قانون ١٢/٩/٦٢ المتعلق بالمساكن الشعبية قيد التنفيذ

سيسبب مساحات عديدة عن الدولة .

نمساعدة شركات بنا" المساكن الشعبية ستكون اما بواسطة استعمال

املاك الدولة واما بتأمين تسليف طويل الاجل يمكن ان يبلغ ٢٠ مليون ل.ل . وتوخذ

تخفيضات الفائدة للمساكن المعدة للمستأجرين المحتجزين من النقاط "غير المحددة

وغير المطرورة" .

اما التسليف الطويل الاجل للمساكن الشعبية فهو من المصرف الوطني

للأنماء .

لائحة الجداول الملحقة بالفصل الثاني

- جدول رقم ١ - ملخص عمليات القطاع العام (بألف الليرات اللبنانية) - ب - ١٢٣
جدول رقم ١ مكرر - مراجعة نفقات التسيير وزيادة النفقات الادارية، بالنسبة لكل قطاع (بآلاف الليرات اللبنانية) . ب - ١٩٤
- جدول رقم ٢ - ملخص العمليات والدراسات والتمهيدات للمعكمة بالنسبة للقطاع العام (بألف الليرات اللبنانية) ب - ١٢٤
- جدول رقم ٣ - نفقات الدراسات والتمهيدات - مقارنة بين العمليات المعكمة لاعام ١٩٦٤ - ١٩٦٨ والعمليات التي سبق للقطاع العام ان ارز نفسه بها (بألف الليرات اللبنانية) ب - ١٢٥
- جدول رقم ٤ - النفقات المتتجاوزة للموازنة (بملايين الليرات اللبنانية) ب - ١٢٦
- جدول رقم ٥ - سلف جديدة لتنمية نشاطات القطاع الخصي (١٩٦٤ - ١٩٦٨) (بألف الليرات اللبنانية) ب - ١٢٧
- جدول رقم ٦ - التوازن بين نفقات والتزامات الدولة والواردات المتعلقة بالموازنة والواردات الاخantine (بملايين الليرات اللبنانية) ب - ١٢٨
- جدول رقم ٧ - مقارنة موازنة ١٩٦٣ والموازنة السنوية الوسطى (١٩٦٤ - ١٩٦٨) وذلك بالنسبة لكل وزارة على حدة (بألف الليرات اللبنانية) ب - ١٢٩
- جدول رقم ٨ - ملخص عام على مستوى قطاع النشاط للنفقات والسلف والالتزامات العامة للمعكمة (بألف الليرات اللبنانية) ب - ١٨٠
- جدول رقم ٩ - نفقات التسيير وزيادة النفقات الجديدة وذلك بالنسبة للتنمية (بملايين الليرات اللبنانية) ب - ١٨١
- جدول رقم ١٠ - موازنة الدولة - التطور المتوقع للنفقات الادارية (١٩٦٤ - ١٩٦٨) بألف الليرات اللبنانية) ب - ١٩٢
- جدول رقم ١١ - التوزيع ، التخصيصات المعكمة ، وامكانيات النفقات المتزورة والتي لم تحدّد وتقدّر بعد (بألف الليرات اللبنانية) ب - ١٩٣

الجمهوريّة اليمانيّة
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مقرّ صرماناريّه ودراسات المقطوعيّات

(١) مسامحة الدوادلة لانتشا، سرکر ضمان لبلدة الطيران المدني
 (٢) ارتقاً موئنة يمكن زيادتها بما يخواط من النفقات المترتبة .

مِسْتَرْ وَالْجِنْطَرْ الْأَسْمَاءُ الْمُبَارَكَةُ

۱۴۵

ملجمئ عکلیتیات القطاع العام (ایڈن الیارس الینانیہ)

- التسلیم
دریافت واستمارات
نیلاده التقانات الادارية

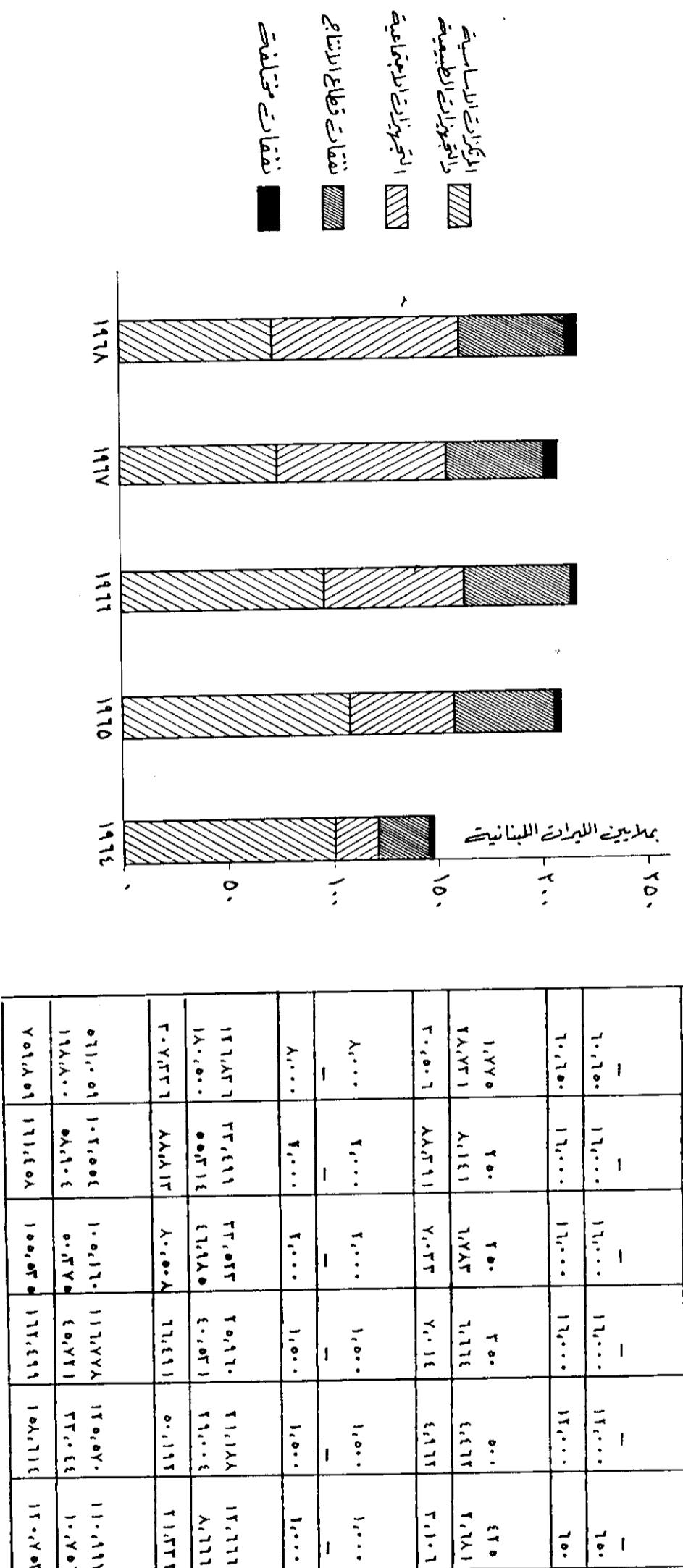
- الایسیلر
دریافت واستمارات
نیلاده التقانات الادارية

- المجموع

- المجموع
دریافت واستمارات
نیلاده التقانات الادارية

- المجموع
دریافت واستمارات
نیلاده التقانات الادارية

نقطات التحصیل وزيادة النھقات الاداریه التحصیل حسب الفئات

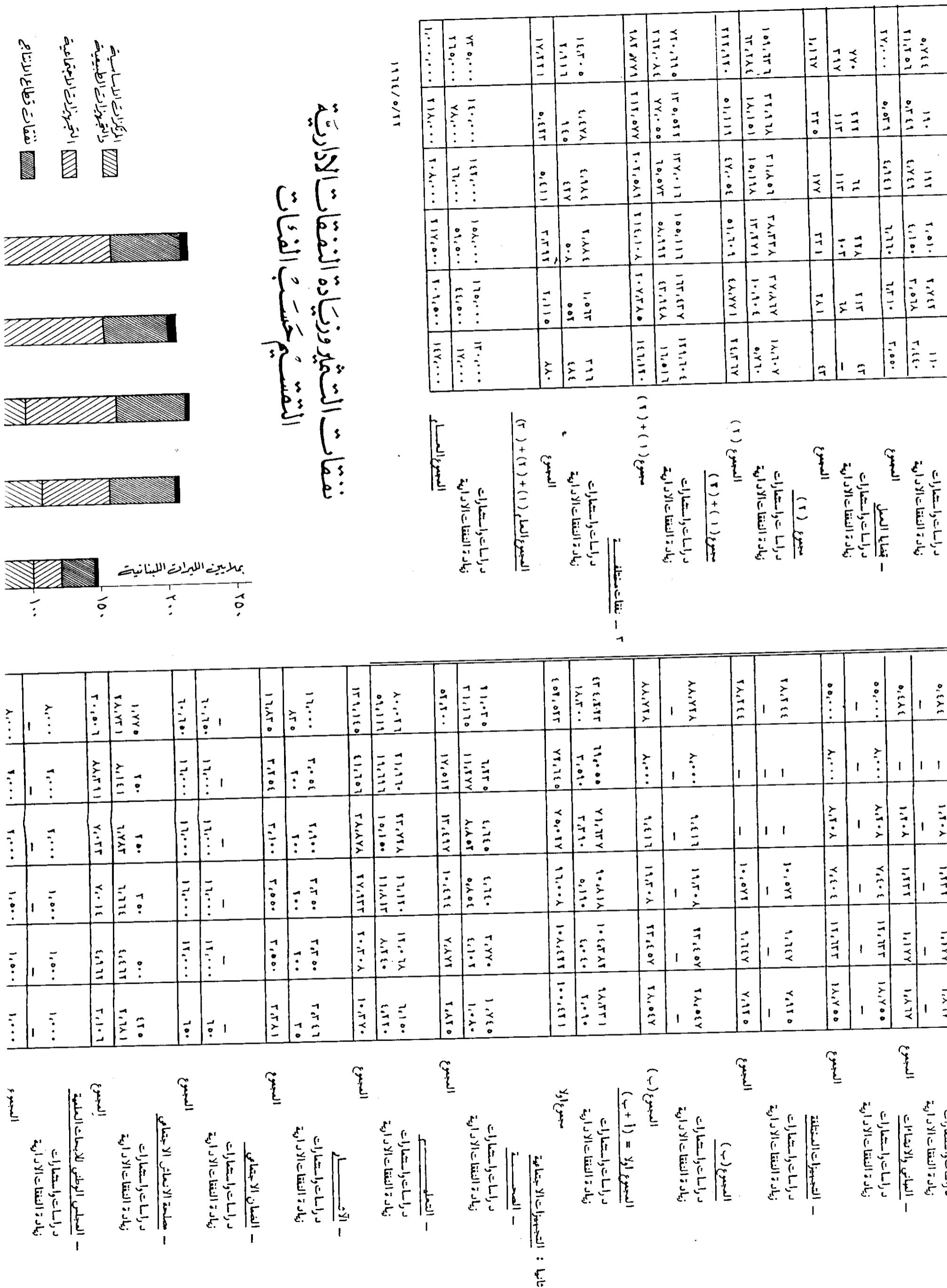


مجموع ١ = (١٢٠ + ٣٥٨)
دریافت واستمارات
نیلاده التقانات الادارية

مجموع ٢ = (١٢٠ + ٣٥٨)
دریافت واستمارات
نیلاده التقانات الادارية

مجموع ٣ = (١٢٠ + ٣٥٨)
دریافت واستمارات
نیلاده التقانات الادارية

مجموع ٤ = (١٢٠ + ٣٥٨)
دریافت واستمارات
نیلاده التقانات الادارية



مراجعة نفقات التسيير وزيارة المقامات الادارية
(بالنسبة لـ كل قطاع)
(بأدفأليارات للبنية)

النوع	المجموع	النوع	المجموع	النوع	المجموع
- المكملات الاستهلاكية	١١٦٨	- المكملات الاستهلاكية	١١٦٧	- المكملات الاستهلاكية	١١٦٦
- الزيادة		- الزيادة		- الزيادة	
نيلاده التقنيات الادارية		نيلاده التقنيات الادارية		نيلاده التقنيات الادارية	
دريلات واستهارات		دريلات واستهارات		دريلات واستهارات	
النوع		النوع		النوع	
- صندوق الامان		- صندوق الامان		- صندوق الامان	
دريلات واستهارات		دريلات واستهارات		دريلات واستهارات	
نيلاده التقنيات الادارية		نيلاده التقنيات الادارية		نيلاده التقنيات الادارية	
النوع		النوع		النوع	
- الضرر		- الضرر		- الضرر	
دريلات واستهارات		دريلات واستهارات		دريلات واستهارات	
نيلاده التقنيات الادارية		نيلاده التقنيات الادارية		نيلاده التقنيات الادارية	
النوع		النوع		النوع	
- النقطة الكبرى (١)		- النقطة الكبرى (١)		- النقطة الكبرى (١)	
دريلات واستهارات		دريلات واستهارات		دريلات واستهارات	
نيلاده التقنيات الادارية		نيلاده التقنيات الادارية		نيلاده التقنيات الادارية	
النوع		النوع		النوع	
- الخطيب الدنسري		- الخطيب الدنسري		- الخطيب الدنسري	
دريلات واستهارات		دريلات واستهارات		دريلات واستهارات	
نيلاده التقنيات الادارية		نيلاده التقنيات الادارية		نيلاده التقنيات الادارية	
النوع		النوع		النوع	
- المواصلات (١)		- المواصلات (١)		- المواصلات (١)	
دريلات واستهارات		دريلات واستهارات		دريلات واستهارات	
نيلاده التقنيات الادارية		نيلاده التقنيات الادارية		نيلاده التقنيات الادارية	
النوع		النوع		النوع	
- الخطابة		- الخطابة		- الخطابة	
دريلات واستهارات		دريلات واستهارات		دريلات واستهارات	
نيلاده التقنيات الادارية		نيلاده التقنيات الادارية		نيلاده التقنيات الادارية	
النوع		النوع		النوع	
- تضليل العمل		- تضليل العمل		- تضليل العمل	
دريلات واستهارات		دريلات واستهارات		دريلات واستهارات	
نيلاده التقنيات الادارية		نيلاده التقنيات الادارية		نيلاده التقنيات الادارية	
النوع		النوع		النوع	
- التجيبيات المستندة		- التجيبيات المستندة		- التجيبيات المستندة	
دريلات واستهارات		دريلات واستهارات		دريلات واستهارات	
نيلاده التقنيات الادارية		نيلاده التقنيات الادارية		نيلاده التقنيات الادارية	
النوع		النوع		النوع	
٢٨٤٠٠	٢٨٤٠٠	٢٨٤٠٠	٢٨٤٠٠	٢٨٤٠٠	٢٨٤٠٠
١١٦٧	١١٦٧	١١٦٦	١١٦٦	١١٦٦	١١٦٦

مَلْجَمَةُ الْعَمَلِيَّاتِ، وَالدَّرَاسَاتِ وَالاِسْتِهْنَارَاتِ جَدْوَلٌ - رَوْضَةُ ۲۳

(جیہے انکا سے آتی ہے جو اُن)

جدول رقم ٣

مشروع الخطة الانمائية ١٩٦٤ - ١٩٦٨

نفقات راسيات واستثمارات

مقارنة العمليات العكse ١٩٦٤ - ١٩٦٨ والعمليات المعقودة للقطاع العام

ان هذا الجدول يتعلق بنفقات الميزانيات . وهو لا يشتمل على سلفات الخزينة للمصالح المستقلة و مديرية الهاتف و شركة المرفا او المدينة الحكومية .

ان عناصر البدول توزع بالنسبة لكل قطاع ، الكلفة العامة للدراسات والاستثمارات المدرجة في مشروع الخطة الانمائية ١٩٦٤ - ١٩٦٨ بين مبالغ المشروعات التي هي قيد التنفيذ ، والنفقات الجديدة الواجب لحظتها .

للسنوات ١٩٦٤ - ١٩٦٥ ، وبالنسبة لبعض القطاعات ، ان المبلغ المقرر فعليا هو اقل من المبلغ المعتمد اصلا للمشاريع التي هي قيد التنفيذ ، ينتج عن ذلك ، بالنسبة للنفقات الجديدة ، رصيد سلبي تأتي النفقات الملحوظة للسنوات المقبلة لتغطيه .

(١) ملاحظات : ساعدت العلاقات الثنائية للصالح المستجدة ونحوها بيروت والدبىة الحكومية .

卷之三

مکالمہ مختار

النقطات الخلاجية للأذن

جدول روتيم
المقدمة الخارجية غير الموزعة
(مطابق للإدارات الالكترونية)

جدول رقم ٦
مشروع الخطة الانمائية

١٩٦٨-١٩٦٤

التوارد بين نفقات الدولة وتعدياتها
 وموارد المازنة والموارد الخارجية عن المازنة
 (بمليارات الليرة اللبنانية)

المجموع	١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦٥	١٩٦٤	
١,٧٢٠	٣٤٠	٣٤٥	٣٤٥	٣٤٥	٣٤٥	
٢٦٥	٢٨	٦٦	٥١,٥	٤٤,٥	١٢	
١,٩٩٠	٤٢٣	٤١١	٤٠٤,٥	٣٨٦,٥	٣٦٢	
٢٣٥	١٤٠	١٤٢	١٥٨	١٦٥	١٣٠	
٢٣٥	١٤٠	١٤٢	١٥٨	١٦٥	١٣٠	
٢,٧٢٥	٥٦٣	٥٥٣	٥٦٢,٥	٥٥٤,٥	٤٩٢	
١٣٥,٢	١٣	١٤٠	١٤	٢٨,٦	٦٥,٦	
٤٥,٨	١٥,٤	١٨	٥,٢	٤,٢	٢	
١٨١	٢٨,٤	٣٢	١٦,٢	٣٣,٣	٦٢,٦	
١٠	-	-	-	-	١٠	
١٥	٧	-	٦	-	٢	
٣	-	-	-	-	٣	
٢٨	٧	-	٦	-	١٥	
٦٠	١١	١٦	١٢	١٠	٣	
٦٠	١٩	١٧	١٢	١٠	٣	
٢٦٩	٥٤,٤	٤٨	٣٢,٢	٤٣,٣	٨٥,٦	
٢,٩٩٤	٦١٢,٤	٦٠١	٦٠٠,٢	٥٩٢,٨	٥٢٢,٦	
١٥٦	٤٢,٦	٣٩	٢٩,٨	٢٢,٢	١٢,٤	
١٥٦	٤٢,٦	٣٩	٢٩,٨	٢٢,٢	١٢,٤	
٣,١٥٤	٦٦٥	٦٤٠	٦٣٠	٦٢٠	٥٩٥	
٢,٢٢٤,٤	٦٤٢,٤	٥٨٧,٢	٥٣٢,٦	٤٩٠,٩	٥١٥,٨	
٢,٢٢٤,٤	٦٤٢,٤	٥٨٧,٢	٥٣٢,٦	٤٩٠,٩	٥١٥,٨	
٢,٢٩٦,٣	٦٥٠,٨	٥٩٥,١	٥٣٢,٦	٤٩١,٩	٥٢٠,٨	
٣٥٣,٨	١٤,٣	٤٤,٩	٩٢,٤	١٢٨,١	٧٤,٢	
٣,١٥٠	٦٦٥	٦٤٠	٦٣٠	٦٢٠	٥٩٥	

نفقات وعمداتI - مازنة الدولة

أ - مازنة النفقات الإدارية :

- ١ - السير على أساس ١٩٦٤
- ٢ - ازدياد النفقات الجديدة الإدارية

المجموع (أ)

ب - مازنة التجهيز

المجموع (ب)

المجموع I = (أ) + (ب)

II - النفقات خارج المازنةأ - السلفات

- ١ - سلفات ملحوظة بموجب مرسوم
- ٢ - سلفات جديدة للتقدير

المجموع (أ)

ب - المساعدات في رأس المال

- ١ - الملحونة (الصرف المركزي)
- ٢ - الواجب تقديرها (الصرف الوطني لـ *لبنان*)
- ٣ - صرف التسليف الصناعي والسماري

المجموع (ب)

ج - تعهدات الخزينة الأخرى

اصطادات وأموال لضمان المخاطر
للصرف الوطني لـ *لبنان*

المجموع (ج)

المجموع II = (أ) + (ب) + (ج)

المجموع (I) + (II)

III - النفقات غير المحددة والطارئة

المجموع III

المجموع (I) + (II) + (III)

وارد

- من المازنة وخارجها عن المازنة

- تسييد السلفات

المجموع

الموارد الواجب البحث عنها

المجموع

جدول رقم:

اعتمادات بديدة لانشاء نشاطات القطاع الذي
(١٦٦٤ - ١٦٦٨)

(اللبنانية) الالفيات

۱۱۶۸

جدول رقم ٦
مشروع الخطة الانمائية

١٩٦٨-١٩٦٤

التوارد بين نفقات الدولة وتعدياتها
 وموارد المازنة والموارد الخارجية عن المازنة
 (بمليارات الليرة اللبنانية)

المجموع	١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦٥	١٩٦٤	
١,٧٢٠	٣٤٠	٣٤٥	٣٤٥	٣٤٥	٣٤٥	
٢٦٥	٢٨	٦٦	٥١,٥	٤٤,٥	١٢	
١,٩٩٠	٤٢٣	٤١١	٤٠٤,٥	٣٨٦,٥	٣٦٢	
٢٣٥	١٤٠	١٤٢	١٥٨	١٦٥	١٣٠	
٢٣٥	١٤٠	١٤٢	١٥٨	١٦٥	١٣٠	
٢,٧٢٥	٥٦٣	٥٥٣	٥٦٢,٥	٥٥٤,٥	٤٩٢	
١٣٥,٢	١٣	١٤٠	١٤	٢٨,٦	٦٥,٦	
٤٥,٨	١٥,٤	١٨	٥,٢	٤,٢	٢	
١٨١	٢٨,٤	٣٢	١٩,٢	٣٣,٣	٦٢,٦	
١٠	-	-	-	-	١٠	
١٥	٧	-	٦	-	٢	
٣	-	-	-	-	٣	
٢٨	٧	-	٦	-	١٥	
٦٠	١١	١٦	١٢	١٠	٣	
٦٠	١٩	١٧	١٢	١٠	٣	
٢٦٩	٥٤,٤	٤٨	٣٢,٢	٤٣,٣	٨٥,٦	
٢,٩٩٤	٦١٢,٤	٦٠١	٦٠٠,٢	٥٩٢,٨	٥٢٢,٦	
١٥٦	٤٢,٦	٣٩	٢٩,٨	٢٢,٢	١٢,٤	
١٥٦	٤٢,٦	٣٩	٢٩,٨	٢٢,٢	١٢,٤	
٣,١٥٤	٦٦٥	٦٤٠	٦٣٠	٦٢٠	٥٩٥	
٢,٢٢٤,٤	٦٤٢,٤	٥٨٧,٢	٥٣٢,٦	٤٩٠,٩	٥١٥,٨	
٢,٢٢٤,٤	٦٤٢,٤	٥٨٧,٢	٥٣٢,٦	٤٩٠,٩	٥١٥,٨	
٢,٢٩٦,٣	٦٥٠,٨	٥٩٥,١	٥٣٢,٦	٤٩١,٩	٥٢٠,٨	
٣٥٣,٨	١٤,٣	٤٤,٩	٩٢,٤	١٢٨,١	٧٤,٢	
٣,١٥٠	٦٦٥	٦٤٠	٦٣٠	٦٢٠	٥٩٥	

نفقات وعمداتI - مازنة الدولة

أ - مازنة النفقات الإدارية :

- ١ - السير على أساس ١٩٦٤
- ٢ - ازدياد النفقات الجديدة الإدارية

المجموع (أ)

ب - مازنة التجهيز

المجموع (ب)

المجموع I = (أ) + (ب)

II - النفقات خارج المازنةأ - السلفات

- ١ - سلفات ملحوظة بموجب مرسوم
- ٢ - سلفات جديدة للتقدير

المجموع (أ)

ب - المساعدات في رأس المال

- ١ - الملحولة (الصرف المركزي)
- ٢ - الواجب تقديرها (الصرف الوطني لـ *لبنان*)
- ٣ - صرف التسليف الصناعي والسماري

المجموع (ب)

ج - تعهدات الخزينة الأخرى

اصطادات وأموال لضمان المخاطر
للصرف الوطني لـ *لبنان*

المجموع (ج)

المجموع II = (أ) + (ب) + (ج)

المجموع (I) + (II)

III - النفقات غير المحددة والطارئة

المجموع III

المجموع (I) + (II) + (III)

وارد

- من المازنة وخارجها عن المازنة

- تسييد السلفات

المجموع

الموارد الواجب البحث عنها

المجموع

لاحظات :

- ١- اخذت المالي من النفقات الغير المحددة والطارئة .
- ٢- وزعت النفقات الطارئة والغير المحددة ملائمة بين موازنة التجهيز وموازنة النفقات الإدارية .

جَادِلَةُ رَوْتَمْ ٧

1978-1973

١٨٠

جدول رقم ٩

فترة

١٩٦٤ - ١٩٦٨

نفقات الاستثمار وازدياد البنية الجديدة الناتجة عن الانماء

(بملايين الليرات اللبنانية)

	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	المجموع
٢٦٥٠	٢٨٠	٦٦٠	٥٩٠٥	٤٤٠٥	١٢٠	
٢٣٥٠	١٤٠	١٤٢٠	١٥٨٠	١٦٥٠	١٣٠	
١٠٠٠						
١٣٥٢	١٣٠	١٤٠	١٤٠	٢٨٦	٦٥٦	
٤٥٨	١٥٤	١٨٠	٥٧	٤٢	٢٠	
١٨١٠	٢٨٤	٣٢٠	١٩٦٢	٣٣٣	٦٢٦	
١٠٠	-	-	-	-	١٠٠	
١٥٠	٧٠	-	٦٠	-	٢٠	
٣٠	-	-	-	-	٣٠	
٢٨٠	٧٠	-	٦٠	-	١٥٠	
٦٠٠	١٦٠	١٦٠	١٢٠	١٠٠	٣٠	
٦٠٠	١٩٠	١٦٠	١٢٠	١٠٠	٣٠	
٢٦٩٠	٥٤٤	٤٨٠	٣٢٦	٤٣٣	٨٥٦	
١٢٦٩٠	٣٢٢	٣٥٦	٣٠٥	٢٥٢	٢٣٤	
١٥٦٠	٤٧٦	٣٩٠	٢٩٦	٢٢٣	١٧٤	
١٤٨٥٠	٣٣٠	٢٦٥	٢٨٥	٢٧٥	٢٥٠	

١ - موازنة الدولة

زيادة النفقات الإدارية الجديدة

موازنة التسيير

مجموع ١

٢ - النفقات خارج الموازنة

أ - السلفات

ـ السلفات الملعوظة بموجب مرسوم أو

قانون

ـ السلفات الجديدة الواجب تقديرها

مجموع ١

ب - المساهمات في رأس المال

١ - المدحودة (الصرف المركزي)

٢ - الواجب تقديرها (الصرف الولني
للانماء)

٣ - صرف التسليط الصناعي والسيادي

مجموع ب

ج - تمهيدات أخرى للخزينة

اعتمادات، أموال خصان المخاطر إلى

الصرف الولني للإنماء

المجموع

مجموع ٢

مجموع ١ + ٢

٣ - النفقات النير المحددة والمارة

المجموع العام

جدول رقم ١٠

موازنـة الـدوـلـة

ب - ١٩٦٢

الـطـورـالـعـوـقـعـلـنـفـقـاتـالـادـارـةـة

١٩٦٤ - ١٩٦٨

(بـآـلـافـالـلـيـرـاتـالـلـبـانـيـةـ)

١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٣	المخططات القطاعية
٥,٧٥٠	٥,٧٠٠	٥,٦٥٠	٥,٦٥٠	٥,٦٥٠	٤,٠٠٠	لطرق
١,٠١٨	١,٠١٨	١,٠١٨	١,٠١٨	١,٢١٨	١,٠١٨	مياه الشفه
١,٤٠٢	١,٤٠٢	٣,٤٠٢	٢,٤٠٢	٤٠٢	٤٠٢	للكهرباء
١,٧٢٠	١,٥٢٠	١,٤٢٠	١,٢٢٠	١,١٢٠	٨٨٠	لتنظيم المدن
٢٤,٥٦٢	٢٢,١٣٧	١٩,١٣٩	١٧,٣٨٧	١٤,٣٦٥	١٣,٢٨٥	لصحة
٧٠,٩٢١	٦٦,٣٧٥	٦٣,٠٣٨	٥٩,٤٦٥	٥٥,٤٤٥	٥١,٢٢٥	لتعليم
١,٢٠٣	١,٥٠٣	١,٣٠٣	١,١٠٣	٩٠٣	٢٠٣	لأشغال
١٩,٦٩٣	١٨,٣٣٥	١٨,٢١٦	١٦,٠١٤	١٤,٢٣٣	١١,٥٥٢	مطحنة الانعاش الاجتماعي
١٣,٨٣٩	١٢,٤٨٩	١٢,٣٣٥	١١,٢٠٨	٨,٩٢٦	٦,٦١٨	لزراعة
٤٣٨	٤٦٤	٤٥٠	٣١٢	٢٤٨	١١٨	بحيد الأسماك
٦٧٩	٦٤٠	٦٣٠	٥٨٥	٤٦٥	٤٦٥	لمرى
٦,١١٥	٥,١١٥	٣,٩٢٥	٣,٥٣٠	١,٩٥٣	١,٢٥٣	لصناعة
٥,٣٤٩	٤,٧٤٩	٤,١٥٠	٣,٥٦٨	٣,٤٤٠	٣,٤٤٠	لسياحه
٢٢٠	٢٢٠	٢١٠	١٢٥	١٠٢	١٠٢	شากل العمل
١٥٣,٤٠٤	١٤١,٧٢٢	١٣٤,٩٤١	١٢٣,٦٩٧	١٠٧,٧٨٠	٩٥,٠٢١	المجموع
٢٧٩,٥٩٦	٢٦٩,٢٢٨	٢٧٩,٠٥٩	٢٧٥,٨٠٣	٢٥٤,٢٢٠	٢٤٩,٩٤٩	نفقات ادارية اخرى
٤٢٣,٠٠٠	٤١١,٠٠٠	٤٠٤,٥٠٠	٣٨٩,٥٠٠	٣٦٢,٠٠٠	٣٤٥,٠٠٠	مجموع الموازنـةـ الـادـارـيةـ

أيار ١٩٦٤

جدول رقم ١١

مشروع الخطة الإنمائية (١٩٦٤ - ١٩٦٨)

ب ١٩٣

التوزيع، التخصيصات المعمكة

وامكانيات النفقات المتعددة وغير المقدرة والطارئة (بملايين الليرات اللبنانية)

المجموع	١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦٥	١٩٦٤	
١٢,٢	٥٤	٥٤	٣٤	٢١	٠٩	<u>١ - المبالغ المتوفرة</u>
١٥٦,٠	٤٢,٦	٣٩,٠	٢٩,٨	٢٢,٢	١٢,٤	ـ نفقات متعددة
١٢٣,٢	٥٣,٠	٤٤,٤	٣٣,٢	٢٤,٣	١٨,٣	ـ نفقات غير مقدرة وطارئة
						<u>مجموع ١</u>
٤,٦	ـ	ـ	ـ	ـ	٤,٦	<u>٢ - المبالغ المرصدة</u>
٨,٥	ـ	ـ	١,٥	٤٠	٣٠	أـ <u>مصارف إلى موازنة ١٩٦٤</u>
٦,٠	ـ	ـ	١,٠	٢٠	٣٠	ـ منح للموظفين لعام ١٩٦٣
١,٦	ـ	ـ	ـ	١,٦	ـ	ـ صندوق الجيش
٤,٠	ـ	ـ	ـ	ـ	٤,٠	ـ ترتيب السلفات الحالية
١١,٤	٢١	٢,٤	٢,١	٢,١	٢,٢	ـ مصلحة الليطاني
٣٦,١	٢١	٢,٤	٤,٦	٩,٢	١٢,٣	ـ سكة حديد لبنان
١٣٧,١	٥٠,٩	٤٢,٠	٢٨,٦	١٤,٦	١,٠	ـ مقننات حديثا
						<u>ـ المساحة</u>
						<u>مجموع ٢</u>
						<u>٣ - الرصيد المتوفّر (١ - ٢)</u>
						<u>٤ - مشروعات تحت الدرس وبالفهارس</u>
						<u>تشتت بعد</u>
						أـ <u>المجلس الوطني للبحوث العلمية (١)</u>
						ـ تكميل للحد النظري والمعين بـ ١٪ من مجموع الموازنات بعد
						ـ عام ١٩٦٥
						ـ بـ مطار بيروت
						ـ جـ نهر بيروت (٢)
						ـ أـ المشروع الادنى ٥٣ مليون
						ـ بـ المشروع الاقصى ٢٦ مليون
						ـ دـ التحسينات المتعلقة بالطرق في ضواحي بيروت (٣)
						ـ هـ سلف للبلديات
٤٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	ـ	
٣٠,٠	٥,٠	٥,٠	١٠,٠	١٠,٠	ـ	
١٨٢,٠	٤٢,٥	٤٢,٥	٤٢,٥	٣٩,٥	ـ	

(١) بالإضافة إلى الثمانية ملايين ليرة والملحوظة لاعوام ١٩٦٤ - ١٩٦٨

(٢) المبلغ الإجمالي للمشروع يتراوح بين ٥٣ - ٢٦ مليون حسب الافتراض المختار

(٣) المبلغ الإجمالي للتحسينات المقدرة تصل إلى حوالي ١٣٥ مليون للـ . لا يدخل ضمن هذا المبلغ الا توسيعات الساحل

الفصل الثالث

خطوة التمويل وسياسة الموازنات

- ١ - تمويل موازنة الدولة
 - ٢ - تمويل برامج المؤسسات العامة
 - ٣ - تمويل التسليف المتوسط والطويل الأجل
 - ٤ - ائمـاء القراءـون
-

خطة التمويل وسياسة الموازنات

ان هدف خطة التمويل ١٩٦٤ - ١٩٦٨ هو التحسب وتأمين تجنيس
الوسائل المالية اللازمة لإنفاق الدولة والمشجعات التوظيف والاستثمار في القطاع الخاص .

لقد قدرت حاجات الدولة لتمويل المخططات والبرامج والمشجعات
المالية في الفترة ١٩٦٤ - ١٩٦٨ بـ ٣١٥٠ مليون ليرة لبنانية . ويشمل هذا الرقم :
نفقات موازنات الدولة ٢٨٢٥ مليون ليرة لبنانية ، واستثمارات المصالح والمؤسسات العامة
٢٦٥ مليون ليرة ، والمساهمات الأخرى التي تقوم بها الخزينة لغرض التسليف المتوسط
والتمويل الأجل في القطاع الخاص ٦٠ مليون ليرة لبنانية . (انظر جدول رقم ١ - ج ٢٦٦) .

١ - تمويل موازنة الدولة

ان موارد الموازنات والموارد المعاملة الملحوظة في الموازنات تأتي
بالدرجة الأولى لاعطاء الموارد اللازمة . وهذه الموارد التي هي في حدود ٢٧٧٤ مليونا
و ٤٠٠ ألف ليرة لبنانية تفطي ٩٨ بالمائة من النفقات البالغة ٢٨٢٥ مليون ليرة
لبنانية .

وتتنص النفقات الإدارية البالغة ١٩٩٠ مليون ليرة أكثر من ٧١ بالمائة
من موارد الموازنات ، والباقي اي حوالي ٢٩ بالمائة يذهب في نفقات التجهيز (انظر جدول
رقم ٤ - ج - ٢٦٢) . فكل وفر يمكن ان يتحقق في النفقات الإدارية من شأنه ان
يخفف عجز المعاذنة .

وتؤمن النفقات "غير الملحوظة وغير المحددة بالرقم" اعتمادات تتدريجها
موارد جاهزة وغير مرصدة . ويطلب التوازن بين النفقات وموارد الموازنات احترام الحد الأعلى
(١٠٠ مليون ليرة) للاعتمادات الإضافية وعدم تجاوزه بأى شكل .
فكل تجاوز من شأنه ان يزيد خطر العجز المحدد بـ ٥٠ مليونا و ٦٠٠ ألف ليرة وان يهدد
التوازن العام للخطة .

ان الموافقة قبل نهاية النصف الاول من ١٩٦٤ على مشاريع القوانين
المتعلقة بضريبة الدخل ورسوم التسجيل ورسوم الطوابع ورسوم التراابة والمعروضة على مجلس
الوزراء من شأنها ان تومن موارد اضافية بقيمة ٢ ملايين ليرة في ١٩٦٤ . كما يمكن الوصول
في فترة ١٩٦٤ - ١٩٦٨ الى مبلغ ١٣٠ مليون ليرة لبنانية . (انظر "التعديلات الضريبية"
في الجدول رقم ٣ - ج ٢٦٣) . كما أنه من الممكن الحصول على موارد ضرائية بالقيمة
نفسها عن طريق البحث في تعديلات للضرائب والرسوم الاخرى .

وإذا أخذنا بعين الاعتبار تقديرات المستقبل *Projection* للواردات
الضريبية بالنسبة لمستوى ١٩٦٣ والتغيرات المتخذة لتحسين التحصيل والتعديلات الضريبية
 المقترحة ، فإن المجهود الضريبي المطلوب القيام به يمكن ان يعطي في فترة ١٩٦٤ - ١٩٦٨
 حوالي ٢٠٠ مليون ليرة لبنانية . (انظر الجدول رقم ٥ - ج ٢٦٨) . وهذا يمتد
 زيادة في واردات الضرائب بـ ٥٠ مليون ليرة في السنة لسنوات ١٩٦٥ - ١٩٦٨ اذا تبين
 ان المساعي والجهود الممكدة في عام ١٩٦٤ لم تكن كافية . وبالنظر للتأخير الحالى فـ
 اقرار التعديلات الضريبية ، فإن المجهود الضريبي لن يعطى مفعوله الكامل الا فـ
 ١٩٦٢ و ١٩٦٨ .

ان الضرائب المباشرة بما فيها حصيلة تعديل ضريبة الدخل لا تساوى
 سوى ٦٢ بالمائة من الموارد اللازمة لتمويل نفقات الميزانية . فاللاعب الرئيسي ناتج عن
 الضرائب غير المباشرة : ٤٧٥ بالمائة من واردات الميزانية ، الامر الذى ينعكس بصورة
 رئيسية على المستوى العام للاسعار وللمواد الاستهلاكية . (انظر الجدول رقم ٦ - ج ٢٦٩) .

اما " الموارد الاخرى في الميزانية " والموارد المماثلة الملحوظة فيها
 فهي لا تساهم الا بنسبة ١٩ بالمائة في تمويل النفقات ، وهي تشمل الرسوم والجمالات المشابهة
 للضرائب غير المباشرة .

واما القرض الذى يفرضه توازن نفقات الميزانية فتبلغ نسبة مساهمته
 في هذه النفقات ١٥ بالمائة .

٢ - تمويل برامج المؤسسات العامة

تقوم الخزينة بالتمويل الجزئي او الكامل لبرامج الاستثمار العائد للمؤسسات العامة وللمصالح المستقلة وللشركات ذات الامتياز وللنفقات خارج الموازنة ، وهذه جميعها يجد ران تكون مبدئيا من اختصاص القطاع الخاص . وفي الفترة ١٩٦٤ - ١٩٦٨ يبلغ مقدار الاموال المطلوب تقديمها بصورة سلفات خزينة ١٨١ مليون ليرة . (انظر الجدول رقم ٤ - ب ١٢٦) .

ومن الناحية الحسابية والمبدئية ، فإن المبالغ التي تقدمها الخزينة بصورة سلفات خزينة طويلة الأجل إلى المؤسسات العامة ، سيجري تسديدها ودفعها إليها .
وستجد الخزينة نفسها مضطربة ، بعد ان زالت الامكانات التي كانت توفرها لها فوائض الموازنات ،
للجوء إلى السبيل التقليدي ، سبيل التمويل بواسطة القروض .

ولما كان جزء من برامج استثمارات المؤسسات العامة سيمتد إلى ما بعد ١٩٦٨ ، وحيث ان نفقات الموازنات لن تجد بعد اليوم في واردات الخزينة الوسائل اللازمة ،
اصبح من الواجب اجراء اصلاح في نظام الخزينة العامة . والفرض من هذا الاصلاح الوصول إلى خلق تيار مستمر من المال يؤمن مساهمة دائمة ومتوازنة من قبل المصرف المركزي والمصارف الخاصة .

والشرط الاولى لمثل هذا الاصلاح يقوم في تنقية الحسابات الحالية لسلفات الخزينة وذلك :

- بتحويل السلفات غير القابلة للتسديد إلى اعتمادات موازنة .
- اقرار المنع النهائي للأموال المسلفة باعتبارها مساعدة في رأس المال .
- تحديد روزنامة استحقاقات لبعض السلفات التي من الواجب استهلاكها .
- القيام بالمساهمات المالية .

٣ - تعويم التسليف المتوسط والطويل الاجل

وتقوم الخزينة كذلك بتقديم رأس المال والمساهمات المالية المقرورة او المرتقبة لمصرف لبنان والمصرف الوطني للانماء ومصرف التسليف الصناعي والسياحي . وتبلغ قيمة مساهمة الدولة في رأس المال اللازم لهذه المؤسسات حوالي ٢٠ مليون ليرة لبنانية .

وعلى الخزينة كذلك ، حسب المشاريع الموضعة حالياً للدرس ، ان تتحاط لمواجهة حاجات تأمين التسليف المباشر وصدقه ضمان المخاطر بحدود ٦٠ مليون ليرة سيحتاجها المصرف الوطني للانماء .

وتهدف هذه الارتباطات الى خلق مشجعاً عن طريق التسليف
بفية توجيه استثمارات القطاع الخاص وتشجيعه ، وذلك كما يلي :

- المصرف الوطني للانماء يقدم القروض الى الزراعة وصيد السمك والمهن اليدوية والمساكن الشعبية . في مشروع الخمس سنوات : ١٥٠ مليون ليرة للتسليف .

- مصرف التسليف الصناعي والسياحي في مشروع الخمس سنوات : ١٢٥ مليون ليرة للتسليف .

اي ٢٢٥ مليون ليرة لبنانية للتسليف المتوسط والطويل الاجل وهو ما يوازي عادة زيادة في الاستثمارات الخاصة بحدود ١٩٠ مليون ليرة .

ومن الضروري قيام التناسق بين عمليات التسليف التي ستقوم بهما هاتان المؤستان المصرفيتان ضمن اطار مخططات وبرامج التنمية وفي ضوئها .

وكذلك ينبغي ان يقوم مصرف لبنان بتقديم تسهيلات لعادة الحسم بالنسبة للسدادات المتوسطة الاجل الناتجة عن توظيفات واستثمارات في سلع تجهيزية .

وخلال القول ان عبء الدولة في انشاء نظام للتسليف المتوسط والطويل الاجل سيبلغ ٢٠ مليون ليرة كرأسمال و ٦٠ مليون ليرة للتسليف ولصندوق ضمان المخاطر .

وفي فترة ١٩٦٤ - ١٩٦٨ ستبلغ ارتباطات الخزينة التي كرستها قوانين او ماراسيم والتي من المنتظر ان تنشأ عن السلطات الطويلة الاجل والمساهمات المالية وصندوق ضمان المخاطر ، مقدار ٣٢٥ مليون ليرة لبنانية . (انظر الجدول رقم ٢ - ج ٢٧٠) . ويقابل هذه الارتباطات مداخليل او تسديادات لديون بقيمة ٢١ مليون و ٨٠٠ ألف ليرة . فينبع عن ذلك عجز في الخزينة قدره ٣٠٣ ملايين و ٢٠٠ ألف ليرة .

ان اللجوء الى القرض سيكون الزامياً منذ ١٩٦٤ . فالحاجة الى الموارد

الجديدة تبلغ :

٦٤ مليونا و ٤٠٠ ألف ليرة في ١٩٦٤
و ٥٠ مليونا و ٦٠٠ ألف ليرة في ١٩٦٥
و ٤٨ مليونا و ٤٠٠ ألف ليرة في ١٩٦٦
و ٥٤ مليونا و ٦٠٠ ألف ليرة في ١٩٦٧
و ٦٣ مليونا و ١٠٠ ألف ليرة في ١٩٦٨

ومن اجل تقادى كل زيادة في العجز ، ينبغي ان لا تزيد العمليات "غير المنظورة وغير المحددة بالارقام على ٦ مليون ليرة في خمس سنوات ."

ان وضع الاموال العامة لم يعد يسعه بمنع سلفات جديدة دون خلق موارد ضرائية او تأمين موارد اخرى ناشئة عن مصادر مالية يمكن الاستفراض منها لاجال طويلة . وعلى هذا الصعيد بات من الواجب ان يكون الرأي المعطى خطياً من وزارة المالية بشأن كل طلب سلفة هو الرأي القاطع امام مجلس الوزراء وفي مجلس النواب .

واذا حسبنا العجز المتراكم في الميزانية والناتج عن تقصير موارد الميزانية فقد ان امكانات الخزينة المالية ، لوصلنا الى مبلغ ٣٥٣ مليون و ٨٠٠ ألف ليرة في الفترة ١٩٦٤ - ١٩٦٨ . (انظر الجدول رقم ٨ - ج ٢٧١) .

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن الفائض المرتقب في موازنات ١٩٦٤ أو ١٩٦٢ و ١٩٦٨ من شأنه تحفيض المجز المترافق في الخزينة ، يتبيّن لنا أن مجموع المبالغ المتراكمة والتي يجب تعييلها عن طريق القروض ستسير في خط تنازلي ، اي :

٢٤ مليونا و ٢٠٠ ألف ليرة في ١٩٦٤
١٢٨ مليونا و ١٠٠ ألف ليرة في ١٩٦٥
٩٢ مليونا و ٤٠٠ ألف ليرة في ١٩٦٦
٤٤ مليونا و ٩٠٠ ألف ليرة في ١٩٦٧
١٤ مليونا و ٢٠٠ ألف ليرة في ١٩٦٨

المجموع : ٣٥٣ مليونا و ٨٠٠ ألف ليرة لبنانية تعادل ١١,٢ بالمائة من مجموع النفقات والارتباطات المرتقبة والمبالغة ٢١٥٠ مليون ليرة لبنانية .

٤ - عبء القروض وطرقها

ان مقدار القروض في فترة ١٩٦٤ - ١٩٦٨ يجب ان تتضمن قيمة الفوائد المستحقة في السنوات الخمس المذكورة . وتتوزع القيمة غير الصافية الواجب استقرارها بواقع فائدة ٤ بالمائة ، على الشكل التالي :

٩٠,٢٧٥ مليون ليرة في ١٩٦٤
١٤٩,٨٥٨ مليون ليرة في ١٩٦٥
١٠٣,٩٣٧ مليون ليرة في ١٩٦٦
٤٨,٥٦٣ مليون ليرة في ١٩٦٧
١٤,٢٦٨ مليون ليرة في ١٩٦٨

المجموع : ٤٠٢,٤٠٢ مليون ليرة لبنانية .

ولا تشمل هذه المبالغ اى احتياطي للاستهلاك قبل ١٩٦٩ . (انظر الجدول رقم ٩ - ج ٢٢٢ وكذلك الجدول رقم ١٠ - ج ٢٢٣)

والدين العام في لبنان الذي لا يبلغ حالياً سوى قيمة زهيدة يمكن
أن يصل خلال خمس سنوات إلى ٤٠٢،٤ ملايين ليرة، أي ما يساوي نسبة ٣،٤ بالمائة
من الناتج القومي المتراكم الممكن حصوله، حسب كلفة العناصر في ١٩٦٤ - ١٩٦٨ ونسبة
١٣ بالمائة من مجموع نقاط وارتباطات الدولة.

إن الوثيرة السنوية للقروض تستلزم اللجوء إلى القروض الخارجية
للسنوات ١٩٦٤ و ١٩٦٥ و ١٩٦٦ وهي تتطلب مبلغ ٣٤٣ مليون ليرة من أصل المجموع
البالغ ٤٠٢،٤ ملايين ليرة.

ولكي تتجنب تأثير القروض الخارجية في ميزان المدفوعات عند تسديد
الإقطاعات السنوية، ينبغي أن لا يزيد حجمها عن ١٥٠ مليون ليرة أي ما يعادل قيمة السلم
التجهيزية الواجب استيرادها لتحقيق أغراض خطة التنمية ١٩٦٤ - ١٩٦٨ (انظر
المجدول رقم ١١ - ج ٢٢٤). أما المشاريع الخاصة التي يجب تمويلها بالقروض الخارجية
فيجب أن تكون موضوع اختيار حسب ترتيب الأفضليات بين البرامج.

واما القرض الداخلي فينبغي أن يخضع لرأي مصرف لبنان فيما يختص
بمواعيد الاكتتاب وتوافقها مع مستوى السيولة النقدية في المصارف. والقرض الداخلي، الذي
سيبلغ ٤،٢٥٢ مليون ليرة، سيساهم مع المأخذات الضرائية في امتصاص الوسائل النقدية
الفائضة للحد من ضغط التضخم.

وكذلك ينبغي إنشاء صندوق للاستهلاك في وزارة المالية تكون مهمته
تأمين دفع الفوائد المستحقة في فترة ١٩٦٤ - ١٩٦٨، وكذلك تأمين تسديد الإقطاعات
السنوية للدين العام.

ولهذا الغرض يجب أن يوضع تحت تصرف هذا الصندوق، لكي
شطر من القرض، الفرق الناتج عن المبلغ الصافي والمبلغ غير الصافي والمحصص لتسديد الفوائد
المستحقة في فترة ١٩٦٤ - ١٩٦٨. ويقوم الصندوق بتوظيف هذه الأموال. كما يمكنه

استعمالها لشراء سندات من القرض الداخلي .

كما ينبغي ان يتلقى الصندوق المخصصات السنوية او حصيلة
الضرائب والرسوم المرصدة لاستهلاك الدين العام وتسديد الفوائد ، وذلك ابتداءً من

سنة ١٩٦٩ .

قائمة الجداول الملحقة بالجزء الثالث

- موازنة ١٩٦٤ - توزيع النفقات (ل.ل.٠) ج ٢٥٥
- ملحق لجدول رقم ج ٢٥٥ و ب ١٢٨ : توزيع نفقات الدولة و صندوق التعمير ج ٢٢٥ (بملايين الليرات اللبنانية) .
- جدول رقم واحد : حسابات تمويل المخططات والبرامج والتشجيعات (بملايين الليرات اللبنانية) ج ٢٦٦
- جدول رقم ٢ - تقديرات واردات الموازنات ١٩٦٤ - ١٩٦٨ (بملايين الليرات اللبنانية) ج ٢٦٣
- جدول رقم ٣ - تقديرات واردات الموازنة ١٩٦٤ - ١٩٦٨ بما فيها الترتيبات الضريبية (بملايين الليرات اللبنانية) ج ٢٦٤
- جدول رقم ٤ - التوازن بين نفقات وموارد الموازنة (بملايين الليرات اللبنانية) ج ٢٦٢
- جدول رقم ٥ - تقدير المجهود الضريبي (بملايين الليرات اللبنانية) ج ٢٦٨
- جدول رقم ٦ : تمويل نفقات الموازنة (بملايين الليرات اللبنانية) ج ٢٦٩
- جدول رقم ٧ : التوازن بين تمهيدات الخزينة ومواردها (بملايين الليرات اللبنانية) ج ٢٦٠
- جدول رقم ٨ : عجز الموازنة والخزينة (بملايين الليرات اللبنانية) ج ٢٦١
- جدول رقم ٩ : أعباء القرض بفائدة ٤٪ (بملايين الليرات اللبنانية) ج ٢٦٢
- جدول رقم ١٠ : استحقاق الفوائد بفائدة ٤٪ (بملايين الليرات اللبنانية) ج ٢٦٣
- جدول رقم ١١ : توزيع القروض الداخلية والخارجية (بملايين الليرات اللبنانية) ج ٢٦٤

محلق للبيد اول رقم ٢٥٥ ورقم ب ١٧٨

تقسيم نقاط الدولة ونحوه دون التمييز

السنة المالية ١٩٦٤	الادارة	الثبيت	المجموع
			<u>١- موازنة الدولة</u>
			<u>أ - النفقات المدارية</u>
٤٢٣ ٨٧٨,٨ ٤٥٣ ٤٢,٢ ٢٣٤٦٠	— — —	٤٢٣ ٨٧٨,٨ ٤٥٣ ٤٢,٢ ٢٣٤٦٠	١- النفقات الإدارية ٢- نفقات التأمين والتخطيط العامة ٣- الدين العام
٨٢ ٦٦٣,٠ ٥٢ ٩٦٩,٠ ١٣ ٩٠٠,٠	٨٤ ٨٥١,٠ ٢٩ ٥٨٨,٥ —	٣٠ ١١٢,٠ (١) ٢٣ ٣٨٠,٥ (٢) ١٣ ٩٠٠,٠	<u>ب - نفقات التنمية</u> ١- المرتكبات الأساسية ٢- التجهيزات ٣- الاستثمارات الاجتماعية والثقافية
٤٢٦ ٤٠٠,٠	١١٤ ٤٣٩,٥	٣٦١ ٩٦٠,٥	<u>مجموع موازنة الدولة</u>
١٥٠٠,٠ ٤٩١ ٤٠٠,٠	١٥٠٠,٠ ١٢٩ ٤٣٩,٥	— ٣٦١ ٩٦٠,٥	<u>٤- صندوق التنمية</u> <u>المجموع</u>
٤٦٢ ٠٠٠,٠	١٣٠ ٠٠٠,٠	٣٦٢ ٠٠٠,٠	<u>المجموع مخذل الكسور</u>

- (١) اجر وراتب المسال والمعاذرين
 (٢) التمهيزات العسكرية

الملحق للبيان رقم ٢٥٥ : تقسيم نفقات الدولة المتسلقة بالموازنة

ورقم ب ١٢٨ : التوازن بين نفقات وعمليات الدولة والإيرادات المتعلقة بالموازنة والإيرادات الابنوية.

ج - ٢٦٦

اِبْحَثُ وَرَأَيْهُ الْبَيْنَانِيَّةُ
مَكْتَبُ وَزَيْرِ الدَّوْلَةِ لِتَعْوِينِ التَّسْمِيَّةِ الإِدَارِيَّةِ
مَرْكَزِ مِشَارِيْعِ وَدِرْسَاتِ الْقَطَاعِ الْعَامِ

فِتْرَقَ ١٩٦٤ - ١٩٦٨

نَفَقَاتُ وَتَعْمِدَاتُ الدُّولَةِ

(حسب السير الطبيعي للمخططات والبرامج والمشتملات)

<u>بِعَلَيْهِنَ الْمِرَاتُ</u>	<u>النَّسْبَةُ المُئَوِّيَّةُ</u>
--------------------------------	-----------------------------------

أ - موازنة الدولة :

٦٣١	١٩٩٠	النفقات الإدارية
٢٣٤	٢٣٥	نفقات التعمير
٣٢	١٠٠	نفقات حاليا غير محددة

ب - برامج العصالح العامة :

٥٨	١٨١	سلفات وتحاويل
٠٩	٤٨	مساهمة بالرأسمال
١٢	٥٦	سلفات وتحاويل غير محددة حاليا

ج - نفقات التأمين التسليفي للعدى الطويل
وَاللَّازِمُ لِلْقَطَاعِ الْخَاصِ مِنْ أَبْلِ تَحْقِيقِ الْمُخَطَّلَاتِ وَالْبَرَامِ

١٩	٦٠	المجموع لـ ج
----	----	--------------

نيسان ١٩٦٤

الإيرادات المالية	
١ - مال احتياط الدولة	-
٢ - مال احتياط مكتب القرض	-
٣ - صندوق التعمير	-
٤ - الملاجئ الوطنية	-
٥ - صندوق الادارات الدرامية	-

مجموع الباب السادس	
٧٠٠	٧٠٠
٦٩٠	٦٩٠
٦٨٠	٦٨٠
٦٧٠	٦٧٠
٦٦٠	٦٦٠
٦٥٠	٦٥٠
٦٤٠	٦٤٠
٦٣٠	٦٣٠
٦٢٠	٦٢٠
٦١٠	٦١٠
٦٠٠	٦٠٠
٥٩٠	٥٩٠
٥٨٠	٥٨٠
٥٧٠	٥٧٠
٥٦٠	٥٦٠
٥٥٠	٥٥٠
٥٤٠	٥٤٠
٥٣٠	٥٣٠
٥٢٠	٥٢٠
٥١٠	٥١٠
٥٠٠	٥٠٠
٤٩٠	٤٩٠
٤٨٠	٤٨٠
٤٧٠	٤٧٠
٤٦٠	٤٦٠
٤٥٠	٤٥٠
٤٤٠	٤٤٠
٤٣٠	٤٣٠
٤٢٠	٤٢٠
٤١٠	٤١٠
٤٠٠	٤٠٠
٣٩٠	٣٩٠
٣٨٠	٣٨٠
٣٧٠	٣٧٠
٣٦٠	٣٦٠
٣٥٠	٣٥٠
٣٤٠	٣٤٠
٣٣٠	٣٣٠
٣٢٠	٣٢٠
٣١٠	٣١٠
٣٠٠	٣٠٠
٢٩٠	٢٩٠
٢٨٠	٢٨٠
٢٧٠	٢٧٠
٢٦٠	٢٦٠
٢٥٠	٢٥٠
٢٤٠	٢٤٠
٢٣٠	٢٣٠
٢٢٠	٢٢٠
٢١٠	٢١٠
٢٠٠	٢٠٠
١٩٠	١٩٠
١٨٠	١٨٠
١٧٠	١٧٠
١٦٠	١٦٠
١٥٠	١٥٠
١٤٠	١٤٠
١٣٠	١٣٠
١٢٠	١٢٠
١١٠	١١٠
١٠٠	١٠٠
٩٩٠	٩٩٠
٩٨٠	٩٨٠
٩٧٠	٩٧٠
٩٦٠	٩٦٠
٩٥٠	٩٥٠
٩٤٠	٩٤٠
٩٣٠	٩٣٠
٩٢٠	٩٢٠
٩١٠	٩١٠
٩٠٠	٩٠٠
٨٩٠	٨٩٠
٨٨٠	٨٨٠
٨٧٠	٨٧٠
٨٦٠	٨٦٠
٨٥٠	٨٥٠
٨٤٠	٨٤٠
٨٣٠	٨٣٠
٨٢٠	٨٢٠
٨١٠	٨١٠
٨٠٠	٨٠٠
٧٩٠	٧٩٠
٧٨٠	٧٨٠
٧٧٠	٧٧٠
٧٦٠	٧٦٠
٧٥٠	٧٥٠
٧٤٠	٧٤٠
٧٣٠	٧٣٠
٧٢٠	٧٢٠
٧١٠	٧١٠
٧٠٠	٧٠٠
٦٩٠	٦٩٠
٦٨٠	٦٨٠
٦٧٠	٦٧٠
٦٦٠	٦٦٠
٦٥٠	٦٥٠
٦٤٠	٦٤٠
٦٣٠	٦٣٠
٦٢٠	٦٢٠
٦١٠	٦١٠
٦٠٠	٦٠٠
٥٩٠	٥٩٠
٥٨٠	٥٨٠
٥٧٠	٥٧٠
٥٦٠	٥٦٠
٥٥٠	٥٥٠
٥٤٠	٥٤٠
٥٣٠	٥٣٠
٥٢٠	٥٢٠
٥١٠	٥١٠
٥٠٠	٥٠٠
٤٩٠	٤٩٠
٤٨٠	٤٨٠
٤٧٠	٤٧٠
٤٦٠	٤٦٠
٤٥٠	٤٥٠
٤٤٠	٤٤٠
٤٣٠	٤٣٠
٤٢٠	٤٢٠
٤١٠	٤١٠
٤٠٠	٤٠٠
٣٩٠	٣٩٠
٣٨٠	٣٨٠
٣٧٠	٣٧٠
٣٦٠	٣٦٠
٣٥٠	٣٥٠
٣٤٠	٣٤٠
٣٣٠	٣٣٠
٣٢٠	٣٢٠
٣١٠	٣١٠
٣٠٠	٣٠٠
٢٩٠	٢٩٠
٢٨٠	٢٨٠
٢٧٠	٢٧٠
٢٦٠	٢٦٠
٢٥٠	٢٥٠
٢٤٠	٢٤٠
٢٣٠	٢٣٠
٢٢٠	٢٢٠
٢١٠	٢١٠
٢٠٠	٢٠٠
١٩٠	١٩٠
١٨٠	١٨٠
١٧٠	١٧٠
١٦٠	١٦٠
١٥٠	١٥٠
١٤٠	١٤٠
١٣٠	١٣٠
١٢٠	١٢٠
١١٠	١١٠
١٠٠	١٠٠
٩٩٠	٩٩٠
٩٨٠	٩٨٠
٩٧٠	٩٧٠
٩٦٠	٩٦٠
٩٥٠	٩٥٠
٩٤٠	٩٤٠
٩٣٠	٩٣٠
٩٢٠	٩٢٠
٩١٠	٩١٠
٩٠٠	٩٠٠
٨٩٠	٨٩٠
٨٨٠	٨٨٠
٨٧٠	٨٧٠
٨٦٠	٨٦٠
٨٥٠	٨٥٠
٨٤٠	٨٤٠
٨٣٠	٨٣٠
٨٢٠	٨٢٠
٨١٠	٨١٠
٨٠٠	٨٠٠
٧٩٠	٧٩٠
٧٨٠	٧٨٠
٧٧٠	٧٧٠
٧٦٠	٧٦٠
٧٥٠	٧٥٠
٧٤٠	٧٤٠
٧٣٠	٧٣٠
٧٢٠	٧٢٠
٧١٠	٧١٠
٧٠٠	٧٠٠
٦٩٠	٦٩٠
٦٨٠	٦٨٠
٦٧٠	٦٧٠
٦٦٠	٦٦٠
٦٥٠	٦٥٠
٦٤٠	٦٤٠
٦٣٠	٦٣٠
٦٢٠	٦٢٠
٦١٠	٦١٠
٦٠٠	٦٠٠
٥٩٠	٥٩٠
٥٨٠	٥٨٠
٥٧٠	٥٧٠
٥٦٠	٥٦٠
٥٥٠	٥٥٠
٥٤٠	٥٤٠
٥٣٠	٥٣٠
٥٢٠	٥٢٠
٥١٠	٥١٠
٥٠٠	٥٠٠
٤٩٠	٤٩٠
٤٨٠	٤٨٠
٤٧٠	٤٧٠
٤٦٠	٤٦٠
٤٥٠	٤٥٠
٤٤٠	٤٤٠
٤٣٠	٤٣٠
٤٢٠	٤٢٠
٤١٠	٤١٠
٤٠٠	٤٠٠
٣٩٠	٣٩٠
٣٨٠	٣٨٠
٣٧٠	٣٧٠
٣٦٠	٣٦٠
٣٥٠	٣٥٠
٣٤٠	٣٤٠
٣٣٠	٣٣٠
٣٢٠	٣٢٠
٣١٠	٣١٠
٣٠٠	٣٠٠
٢٩٠	٢٩٠
٢٨٠	٢٨٠
٢٧٠	٢٧٠
٢٦٠	٢٦٠
٢٥٠	٢٥٠
٢٤٠	٢٤٠
٢٣٠	٢٣٠
٢٢٠	٢٢٠
٢١٠	٢١٠
٢٠٠	٢٠٠

المصدر : وزارة المالية

نقد تقييمات واردات الموزعات

197A - 1972

تقديرات واردات الموارد

١٩٦٨ - ١٩٦٩

باعتبارها الاصلاحات الضريبية (بملايين الليرات اللبنانية)

جدول رقم ٣

٢٢٢٤٤	المجموع	١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦٥	١٩٦٤	
٢,١	١٩٦,٥	٥٠	٤٥	٤٠	٣٥	٣٦,٥	<u>الضرائب المباشرة</u>
١٢	٣٥٩,٦	٩٢,٦	٨٢	٧٤,٥	٦٣,٥	٤٦	١ - ضريبة العقارات المبنية ٢ - ضريبة الدخل ٣ - رسم على تسجيل السيارات ٤ - رسوم الانتقال ٥ - رسوم أخرى مشابهة
٢,٦	٢٠	١٨	١٦	١٤	١٢	١٠	
٠,٥	١٤,٥	٣,٥	٣	٣	٢,٥	٢,٥	
-	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,١	
٢٣,٣	٦٤١,٥	١٦٤,٣	١٤٢,٣	١٣١,٢	١١٣,٢	٨٥,١	<u>المجموع</u>
							<u>رسوم الطوابع والتسجيل</u>
٥,٦	١٠٥,٥	٤٤,٥	٣٢,٥	٣٠,٥	٢٤,٥	١٨,٥	١ - رسوم الطوابع ٢ - رسوم التسجيل ٣ - رسوم السير ٤ - رسوم أخرى مشابهة
٣,٦	١٠٠,٥	٢٤	٢٢	٢٠	١٨	١٦,٥	
٠,٢	١٨	٤	٤	٣,٥	٣,٥	٢	
١,٣	٣٦,٥	٨,٤	٨	٧,٣	٦,٢	٦,١	
١١,٣	٣١٠,٥	٨٠,٩	٧١,٥	٦١,٣	٥٢,٢	٤٤,١	<u>المجموع</u>
							<u>الضرائب غير المباشرة (رسوم الاستهلاك)</u>
٢٥,٣	٢٠٠	١٥٤,٣	١٤٥,١	١٤٠,١	١٢٣,٥	١٢	١ - رسوم الجمارك ٢ - رسوم المواد الطهيبة ٣ - رسوم التبغ والتبغان ٤ - رسوم التربة ٥ - رسوم أخرى مشابهة
٢,٥	٣٠٩,٨	٤٢,٩	٤٤,٧	٤١,٢	٣٩	٣٦,٥	
٢,٥	٢٠٨	٤٩	٤٥	٤١	٤٠	٣٢	
١,٨	٤٢,٥	١٣,٥	١١	٩,٥	٨,٥	٦	
١	٢٩,٦	٧	٦,٣	٥,٧	٥	٥,٦	
٤٣	١٤٩٤,٣	٣٧٠,٢	٣٥٣,١	٢٣٨	٢٢٦	٢٠٨,١	<u>المجموع</u>
							<u>حاصلات أملاك الدولة وصالح الاستثمار</u>
٢,٣	٦٤	١٤	١٣,٥	١٣	١٢	١١,٥	
٢,٣	٦٤	١٤	١٣,٥	١٣	١٢	١١,٥	<u>المجموع</u>
							<u>واردات متفرقة</u>
٥,٣	١٤٤,٤	٣٤	٣١	٣٩	٢٦,٤	٢٤	١ - مدفوعات شركات البترول ٢ - واردات متفرقة أخرى
٢,٣	٣٠١,٣	٥٠	٤٥	٣٨,٥	٣٥,٦	٣٢,٣	
١١,٤	٣٤٥,٢	٨٤	٧٦	٦٧,٥	٦٢	٥٦,٣	<u>المجموع</u>
٦٢,١	٢٥٥٦,٦	٦١٣,٩	٥٦٠,٣	٥١١,٥	٤٦٥,٦	٤٠٥	<u>مجموع واردات الموارد</u>
							<u>واردات جنائية</u>
٣,٨	٢٥	-	-	-	-	٢٥	١ - مال احتياط الدولة
٠,٣	٢,٦	-	-	-	-	٢,٦	٢ - سلائل إحياء تكتب التبغ
٤	١١,٠	٢٤	٢٢	٢٢	٢١	٢٠	٣ - صندوق التعمير
٠,٦	١٦,٤	٣,٥	٣,٤	٣,٣	٣,٣	٣	٤ - المانصب الوطني
٠,٣	٨,٨	١	١	٠,٨	٠,٨	٥,٣	٥ - صندوق الانسانيات المدرسية
٢,٦	٢١٢,٨	٢٨,٥	٢٧,٤	٢٦,١	٢٥	١١٠,٨	<u>المجموع</u>
١٠٠	٢٢٤,٤	٦٤٢,٤	٥٨٢,٢	٥٢,٦	٤٩٠,٦	٥١٥,٨	<u>المجموع العام للواردات</u>

نقدة

١٩٦٤ - ١٩٦٨

بسند ورقة

الشأن بين نفقات واردات الموافقة (بالملايين اللبناني)

واردات المعاشرة

نقدة المعاشرة

نقدة الأدارسة	نقدة التجزي	نقدة غير مقددة وفي صندوق	نقدة المعاشرة	واردات المراقب	واردات خارج المعاشرة	مجموع الضرائب	واردات المسمازنة	واردات المعاشرة	نقدة المعاشرة
٣٦٢	١٣٠	١١٦	٣٦٢	٥٣٦	٥٣٦	٣٦٢	٣٦٢	٣٦٢	٣٦٢
١٦٥	٣٨١٥	٤٤٦	١٦٥	٧٦٧	٧٦٧	٣٨١٥	٣٨١٥	٣٨١٥	٣٨١٥
٤٠٤١٥	١٦٦	١٩١	٤٠٤١٥	٤١٢	٤١٢	١٦٦	١٦٦	١٦٦	١٦٦
١٩٦٢	٤١١	٤١١	١٩٦٢	٤٣٣	٤٣٣	٤١١	٤١١	٤١١	٤١١
٨٦٢	٤٣٣	٤٣٣	٨٦٢	٤٩٣	٤٩٣	٤٣٣	٤٣٣	٤٣٣	٤٣٣
٧٦٩	٤٣٣	٤٣٣	٧٦٩	٥٩٦	٥٩٦	٤٣٣	٤٣٣	٤٣٣	٤٣٣
٦٣٠	٣٠٠	٣٠٠	٦٣٠	٣٦٠	٣٦٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠
١٣٠	١٣٠	١٣٠	١٣٠	٣٦٢	٣٦٢	١٣٠	٣٦٢	٣٦٢	٣٦٢
١٦٥	١٦٥	١٦٥	١٦٥	٣٨١٥	٣٨١٥	١٦٥	٣٨١٥	٣٨١٥	٣٨١٥
٤٠٤١٥	٤٠٤١٥	٤٠٤١٥	٤٠٤١٥	١٦٦	١٦٦	٤٠٤١٥	١٦٦	١٦٦	١٦٦
١٩٦٢	١٩٦٢	١٩٦٢	١٩٦٢	٤٣٣	٤٣٣	١٩٦٢	٤٣٣	٤٣٣	٤٣٣
٨٦٢	٨٦٢	٨٦٢	٨٦٢	٤٣٣	٤٣٣	٨٦٢	٤٣٣	٤٣٣	٤٣٣
٣٦٢	٣٦٢	٣٦٢	٣٦٢	٣٦٢	٣٦٢	٣٦٢	٣٦٢	٣٦٢	٣٦٢

المجموع	١٩٦٠	١٩٦١	٢٠٥٦	٢٢٥٦٦	٤٠٦٧	٨٦٢	٢٠٠	١٠٠	٢٢٤٦٦	٥٠٦٧	-

إسبر ١٩٦٤

— ۷۱۱ —

(بطريركية البابوية)

تüm سوابیل نفکسات المعاشرة وازمة

(علمانيات الالبيرات البنانية)

二一四

31

الترانزستور هو جهاز إلكتروني يحول التيار المتدفق في دائرة إلى إشارة رقمية.

(بملايين الليرات اللبنانية)

فوت—
۱۳۷۴ — ۱۶۶

۲۰

عہدہ المساواۃ و الخیر

النسبة المئوية	غير المواتية	غير المزينة	المتر المطاعل
١٩٦٤	+ ١٦٦٦	- ٨٦٨	- ٧٤٥
١٩٦٥	- ٧٧٢	- ٥٠٣	- ٣٢٨
١٩٦٦	- ٤٤	- ٤٨٤	- ٦٤٦
١٩٦٧	- ٤٤	- ٦٥٦	- ٦٤٢
١٩٦٨	+ ٦٧٦	- ٦٣٣	- ٦٧٠
١٩٦٩	+ ٦٧٦	- ٦٣٣	- ٦٧٠
الناتج	٦٧٦	٣٠٣	٢٥٣

三三三

٢ - ٣٣

فترة ١٩٦٤ - ١٩٦١

١٠
بدول قرارات

استحقان الفوائد بعدد ٤٪

(بالربيع للمرات اليسانية)

السنة المالية	المبلغ غير الصافي الواجب تحمّل الدين المستراكبي	الفراء المترتبة في نهليته
١٩٦٤	٩٠٢٧٥	-
١٩٦٥	٢٤٠١٣٣	٩٠٢٧٥
١٩٦٦	٣٤٤٠٧٠	١٤٩٨٥٨
١٩٦٧	٣٦٦٣٣	١٠٣١٣٧
١٩٦٨	٤٠٧٤٠١	١٩٦٦
١٩٦٩	-	١٩٦٧
١٩٧٠	٤٠٧٤٠١	٤٠٧٤٠١
١٩٧١	٤٠٧٤٠١	٤٠٧٤٠١
١٩٧٢	٤٠٧٤٠١	٤٠٧٤٠١

إن الفوائد التي تستحق في عام ١٩٦٩ يسبّب أن تدخل ضمن المسألة المقترضة خلال الاعوام ١٩٦٤ - ١٩٦١

إسّار ٤٦٦١

٢٧٤ — ٢

جدول رقم ١١

بيان التأمين على الملاحة والخارجية

(بيان التأمين على الملاحة والخارجية)

المجموع	١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦٥	١٩٦٤
٥٠	—	—	٤٠	٨٠	٣٠
٢٥٧٤	٤٣٧	٤٢٥	٣٦٩	٦٧٦	٦٣٩
٣٤٣٩	٣٤٣٩	٣٤٣٩	٣٤٣٩	٣٤٣٩	٣٤٣٩
المجموع	٣٤٣٩	٣٤٣٩	٣٤٣٩	٣٤٣٩	٣٤٣٩

١٩٦٤ — ١٩٦١

الفصل الرابع

التدابير الواجب اتخاذها فورا

التدابير الواجب اتخاذها فورا

- ١ - ان المواقف على الخطة الانمائية للسنوات ١٩٦٤ - ١٩٦٨ تسوق مباشرة المس ووضع جهاز التخطيط العام مجهزا بالوسائل وبالملاكات اللازمة على المستوى المركزي وعلى مستويات الأقاليم .
والخطة الانمائية تفترض ثبات الانماط الاقليمي عن طريق اعتماد شبكة الاستقطاب كما تفترض مباشرة العمل في صالح المشاريع والبرامج في مختلف الوزارات المعنية .
- ٢ - ان المهام الاولية الملقاة على عاتق مصلحة المشاريع والبرامج في الوزارات المختلفة هي :
 - أ - وضع صيغه مفصلة للمشاريع بصفة تحضير "القوانين - البرامج " الموضوعة لعديدة سنوات والمعنطة على توجيهات التخطيط العام بالاستناد الى شبكة الاستقطاب ، التي تشكل الاطار العام للإنجازات والاعمال الاقليمية وال محلية .
 - ب - وضع القوالييس والمواصفات ، والتصاميم النموذجية والكلفة النموذجية لمختلف انسواع المباني والتجهيزات العامة بصفة الوصول الى تحقيق ونر كاف عن طريق تخطيط المشاريع .
- ٣ - ان الوديعة والبالغ المطحوظ في مخطط الاستثمارات العامة تعتبر بمثابة حد اعلى لا يمكن تجاوزه .
- ٤ - وينبغي على مجلس النواب ان لا يقرر وعلى الحكومة ان لا تنشر اي اعتماد لا تقابلها موارد حقيقة ملحوظة في الموازنة .
كما ينبغي ان توضع معادلة جديدة لحساب سلفات صندوق الاحتياط . وذلك امسا بقيد السلفات الموضوعة بالنتيجة على عاتق الدولة بين اعتمادات الموازنة او بانشاء

اَجْمَعُورِيَّةُ الْلَّبَنَانِيَّةُ

مَكْتَبٌ وَزَبِيرٌ الدَّوْلَةِ لشُؤُونِ التَّسْمِيَّةِ الإِدَارِيَّةِ
مَرْكَزٌ مَشَارِيعٍ وَدَرَاسَاتٍ لِلْقَطَاعِ الْعَامِ

٤ - ٤

حساب خاص لقيد مساهمات الدولة المالية في رأس المال الصالح العامة
الصناعية وأما بقيدها في حساب خاص للسلفات تتبع له طرق التسديد
ومواعيد الاستحقاق .

٥ - يقدم مجلس الوزراء دون اى ابطاء الى مجلس النواب مشاريع القوانين المعدة
من قبل وزارة المالية والرامية الى تأمين موارد ضرائية اضافية بقيمة ١٣٠
مليون ليرة لبنانية في فترة ١٩٦٤ - ١٩٦٨ .

٦ - تحضر وزارة المالية طرق تنفيذ القرض الداخلي والقروض الخارجية بالاستناد
إلى الحاجات السنوية المحددة في خطة الانماء ١٩٦٤ - ١٩٦٨ .

٧ - ينبغي ان يتم انشاء المصرف الوطني للانماء ومصرف التسليف الصناعي والسياحي
بأسرع وقت ممكن بالنظر للاهمية الكبرى التي تمتلكها هاتان المؤسستان الهامتين
بالنسبة لخطة الانماء .

٨ - كما يقتضي اتخاذ الاجراءات السريعة الالزمة لإعادة تنظيم وزارات الاقتصاد
الوطني والزراعة والسياحة لتكون في تنظيمها وسير اعمالها في مستوى المسؤولية
المترتبة عن اغراض تنمية النشاطات الاقتصادية وتأمين العمل للآيدي العاملة
المتوافرة وزيادة الدخل القومي .

٩ - ومن الواجب العودة الى التدريب على الانماء ببنية تأمين العناصر ذات الكفاءة
التي تحتاجها مصلحة النشاطات الاقتصادية في وزارة التصميم من اجل اكمال
الفرق المتعددة النشاطات وتزويد موظفي المركز الرئيسي للتصميم المعمام
ومصالح المخططات والبرامج في مختلف الوزارات بالمقدرة والكافئات الضرورية .